جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع

محاولة نمذجة أثر المؤشرات المالية على نجاح المؤسسة المصغرة المستحدثة في إطار جهاز ANADE

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي

إعداد الطالبين:

سباع أيوب

عزوز بشير

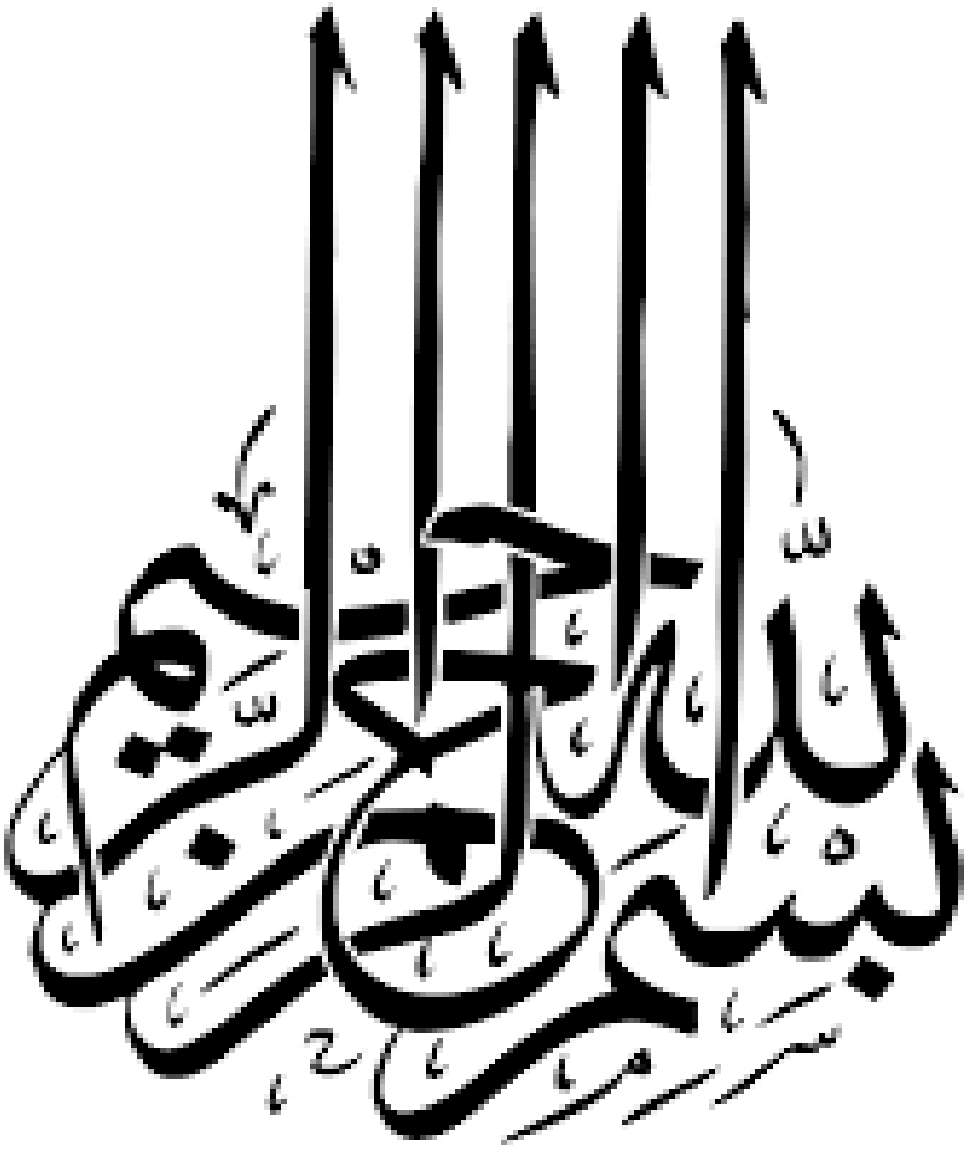
إشراف الدكتور:

د جايدر حسان

أعضاء اللجنة المناقشة

صغيري سيدعلي	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	رئيسا
جايدر حسان	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مقررا ومشرفا
موساوي وردة	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2021 – 2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

عملا بقوله صلى الله عليه وسلم من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادفعوا له

بكل ما للكلمة من قدسية نتضرع لله سبحانه وتعالى بجزيل الشكر على توفيقه لنا لإنهاء هذا العمل المتواضع الذي نتمنى أن يكون مفيدا لكل من يطلع عليه ولو بالقدر اليسير

كما أتقدم بالشكر الجزيل **للدكتور المشرف جايدر حسان** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة جامعة المدية على كل ما قدموه لنا من توجيهات

كما أشكر كل الزملاء والأصدقاء الذين ساعدونا ووقفوه معنا ودعمونا طوال مدة إنجاز هذا الدراسة.

إهداء

أشكر الله تعالى الذي أهلني وأمدني بالصبر لإتمام هذا العمل المتواضع

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز الناس إلى قلبي

أمي الغالية حفظها الله وأطال عمرها التي لم تدخر معي أي جهد و الدعاء لي و المرافقة النفسية الدائمة

أبي العزيز الذي أستمد منه دائما القوة والإرادة والعزيمة للنجاح

إلى أخواتي

إلى أخي أسامة متني له التوفيق ونجاح

إلى العائلة الكريمة من قريب أو من بعيد

إلى زملائي ورفقاء المشوار الذين يغز علي فراقهم وعلى رأسهم رفيقي ومن شاركني هذا العمل و رياض و عبد الوهاب و علي و عبد الرحيم و أحمد دون أن أنسى كل من عرفتهم طيلة فترة دراستي كل باسمه

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو توضيح أثر المؤشرات المالية على نجاح المؤسسات المصغرة المستحدثة في إطار جهاز ANADE، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي المعتمد على المنهج الاستدلالي (النظري)المبني على الدراسة تاريخيا ونظريا للمؤسسة المصغرة واستقرائي (التطبيقي) المبني على استنباط النتائج من الواقع الاقتصادي للدراسة، كما تم الاعتماد على الأسلوب كمي باعتماد على برنامج spas من خلال طريقة الانحدار اللوجستي وذلك من أجل تحديد المتغيرات المفسرة للدراسة وتقديم دراسة قياسية للمؤشرات المالية ذات التأثير على نجاح المؤسسات المصغرة، حيث يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسة المصغرة والمؤشرات المالية ومفهوم النجاح من ثم التطرق لأساسيات حول المؤسسة المصغرة وأهميتها وتصنيفها وأهم عوامل نجاح المؤسسة المصغرة وأسباب فشلها والتحديات التي تواجهها، أما الفصل الثاني فقد تم التطرق الدراسة تحليلية لبعض مؤشرات المالية و الغير المالية التي تأثر على نجاح المؤسسات المصغرة أما في الفصل الثالث تم تقدير النموذج بانحدار اللوجستي لمتغيرات الدراسة وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن تأثير المؤشرات المالية ضعيف نسبيا على نجاح المؤسسة وإنما يرجع إلى للمؤشرات الغير مالية و لسمات الشخصية للمالك المؤسسة.

Abstract

The aim of this study is to clarify the impact of financial indicators on the success of the micro-enterprises created within the framework of ANADE، This study relied on the analytical method based on the inferential (theoretical) approach based on the study historically and theoretically for the micro-enterprise، and inductive (applied) based on deducing the results from the economic reality of the study. The quantitative method was also relied on، based on the spas program through the logistic regression method، in order to determine the explanatory variables for the study and to provide a standard study of financial indicators that affect the success of micro-enterprises، Where the first chapter deals with the conceptual framework of the micro-enterprise، financial indicators and the concept of success، then addressing the basics about the micro-enterprise، its importance and classification، the most important factors of the success of the micro-enterprise، the reasons for its failure and the challenges it faces. As for the second chapter، the study dealt with an analysis of some financial and non-financial indicators that affect the success of micro-enterprises. In the third chapter، the model was estimated by a logistic regression for the study variables. The study concluded several results، the most

important of which is that the impact of financial indicators is relatively weak on the success of the institution، but it is due to the non-financial indicators and the personal characteristics of the owner of the institution

فهرس المحتويات

الإهداء	
شكر و تقدير	
الملخص	I
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	XI
المقدمة	أ
الفصل الأول: نظريات أدبية حول المؤسسات المصغرة والمؤشرات المالية والنجاح	
المبحث الأول: مفاهيم عامة	2
المطلب الأول: ماهية المؤسسة المصغرة	2
المطلب الثاني: مفهوم المؤشرات المالية	5
المطلب الثالث: مفهوم النجاح	8
المبحث الثاني: أساسيات حول المؤسسة المصغرة	11
المطلب الأول: نشأة المؤسسة المصغرة وتصنيفاتها	11
المطلب الثاني: خصائص المؤسسة المصغرة وأهميتها	16
المطلب الثالث: أهداف المؤسسة المصغرة	22
المبحث الثالث: عوامل نجاح وفشل المؤسسات المصغرة وأهم تحدياتها	25
المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات المصغرة	25
المطلب الثاني: أسباب فشل المؤسسات المصغرة	27
المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها المؤسسات المصغرة	28
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة	
المبحث الأول: دراسة إحصائية لمؤشرات المالية والغير مالية	33
المطلب الأول: دراسة تحليلية لمؤشرات الغير مالية	33

المطلب الثاني: دراسة تحليله للمؤشرات المالية	39
خلاصة الفصل الثاني	47
الفصل الثالث: دراسة قياسية لمتغيرات الدراسة	
المطلب الأول: دراسة علاقة بين المؤشرات المالية والنجاح	49
المطلب الثاني: الاختبارات والنتائج المتعلقة بالنموذج	55
خلاصة الفصل الثالث	64
الخاتمة	66
قائمة المراجع	70
الملاحق	74

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الدائرة النسبية لصنف	27
02	الدائرة النسبية لسن	28
03	الدائرة النسبية نوع الشهادة	29
04	الدائرة النسبية الوضعية الاجتماعية	30
05	الدائرة النسبية مجال النشاط	31
06	المدرج التكراري للقرض البنكي	32
07	المدرج التكراري الاستثمار الكلي	33
08	المدرج التكراري للإنتاج المباع	34
09	المدرج التكراري الفوائد البنكية	35
10	المدرج التكراري النتيجة الخام	36
11	المدرج التكراري النتيجة الصافية	37

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(**1–1**)	توزيع أفراد العينة حسب الصنف	27
(**2–1**)	توزيع الأفراد العينة السن	28
(**3–1**)	توزيع الأفراد حسب نوع الشهادة	29
(**4–1**)	توزيع المؤسسات حسب الوضعية الاجتماعية	30
(**5–1**)	توزيع المؤسسات حسب مجال النشاط	31
(**6–1**)	توزيع الأفراد حسب قيمة القرض البنكي	32
(**7–1**)	توزيع المؤسسات حسب الاستثمار الكلي	33
(**8–1**)	توزيع المؤسسات حسب الإنتاج المباع	34
(**9–1**)	توزيع المؤسسات حسب الفوائد البنكية	35
(**10–1**)	توزيع الأفراد حسب النتيجة الخام	36
(**11–1**)	توزيع الأفراد حسب النتيجة الصافية	37
(2-1)	البيانات المتضمنة في التحليل	39
(2-2)	جدول التصنيف	39
(2-3)	جدول المتغيرات داخل المعادلة	39
(2-4)	جدول المتغيرات التي ليست داخل المعادلة	40
(2-5)	جدول الاختبارات الشاملة لمعاملات النموذج	40
(2-6)	اختبار كآي مربع لقرض البنكي والنجاح	40
(2-7)	اختبار كآي مربع للاستثمار الكلي والنجاح	41

(2-8)	اختبار كآي مربع للإنتاج المباع والنجاح	41
(2-9)	اختبار كآي مربع ل الفوائد البنكية والنجاح	42
(2-10)	اختبار كآي مربع ل النتيجة الخام والنجاح	42
(2-11)	اختبار كآي مربع ل الضريبة والنجاح	43
(2-12)	اختبار كآي مربع ل النتيجة الصافية والنجاح	43
(2-13)	جدول العلاقات بين جميع المتغيرات	44

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بيانات المؤشرات والغير مالية	
02	بيانات المؤشرات المالية	

المقدمة

لقد شكل القطاع العام في الجزائر أهم قطب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينيات لكن بعد الفترة بدأت تظهر عليه ملامح الشيوخ والإعياء واعتبرت تلك السنوات منعرجا حاسما له، كل هذا كان نتيجة للأزمة البترولية التي عرفتها الجزائر آنذاك والتي أثرت سلبا على سير المنظومة الاقتصادية عامة وبالخصوص المؤسسات العمومية والتدهور في مجال التشغيل.

نتج عن هذه الأوضاع ضرورة مراجعة السياسات السابقة والسير نحو تشجيع الاستثمارات الخاصة، مهما كان شكلها وطنية أو أجنبية وكان ذلك بوضع قوانين جديدة للاستثمار، وباعتماد تنظيمات جديدة في شكل هيئات حكومية لدعم الشباب من أجل خلق مناصب شغل والتوجه إلى اقتصاد السوق.

تشكل المؤسسات المصغرة أهم المصادر التطوير الاقتصادي كونها تؤدي دورا مهما في ضمان التنمية الاقتصادية، لذلك وجب الالتفات لها حيث أصبح الاتجاه السائد اليوم بين الدول العالم على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين الدولي والمحلي على حد سواء.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه المؤسسات المصغرة البديل الأكثر عملية وفاعلية أمام الدول المتخلفة والنامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية، خاضت الأبجديات التنموية منذ العقدين الماضيين تقريبا على ترويج للتنمية المحلية وأهميتها وناجعة النتائج التي يمكن تحقيقها في معالجة المشاكل في الاقتصاد ككل، وخاصة بعد بروز مصطلح الاستدامة وتنديد المنظمات الرسمية والغير رسمية بضرورة دمج متطلبات الارتقاء بهذا النموذج التنموي الجديد الذي يجسد معنى الاستدامة ضمن جميع مستويات التنمية وعلى جميع الأصعدة ولقد أشتمل على أهمية الاعتماد في العمل الاقتصادي بهدف إحداث تغيير في الأسلوب الفكري وطريقة العمل انطلاقا من المحلية إلى الوطنية وصولا إلى العالمية، وفي مقدمتها تنفيذ مشروعات البني التحتية الأساسية وخلق فرص عمل المدرة للدخل.

وبدأ الاهتمام بموضوع نجاح أو فشل المؤسسات المصغرة منذ ثلاثينيات القرن الماضي إذ قام عدد من الباحثين باستخدام بعض المؤشرات المالية بصورة فردية لمعرفة أثرها على المؤسسات، ولكن مع بداية الستينات زاد نشاط الدراسات التي تهدف إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها، ذلك أعقاب الإفلاس التي حدثت في عدد من المؤسسات والتي أخذت تتزايد مخلفة أضرار بها.

حيث تعد المؤشرات المالية إحدى أهم أدوات التحليل المالي التي تستعملها أغلب المؤسسات الاقتصادية من أجل معرفة الوضعية المالية الحالية والمستقبلية هذا من جهة وتفادي مخاطر التي تتعاقب عليها والتي تعرقل استمرارها من جهة أخرى حيث يعد الاختيار الأمثل للمؤشرات المالية الوسيلة الأدق لتحديد أي المؤشرات أكثر تأثيرا على المؤسسة المصغرة.

من خلال ما سبق تطرح الإشكالية الرئيسية التالية التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة والمتمثلة في

" ما هو مدى تأثير المؤشرات المالية على نجاح المؤسسة المصغرة؟ "

ومنه يتفرع عن الإشكالية عدة أسئلة فرعية تالية:

- ✓ ما مدى نجاح المؤسسة المصغرة في الجزائر؟
- ✓ كيف يمكن للمؤشرات المالية التأثير على المؤسسة المصغرة؟
- ✓ ما مدى استعمال المؤشرات المالية لتنبؤ بنجاح المؤسسة المصغرة؟

ولمعالجة الموضوع اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- إن نجاح المؤسسة المصغرة مرتبط بالمؤشرات المالية .
- إن نجاح المؤسسة المصغرة مرتبط بكفاءة وقدرات ومهارات الشخصية للعمال.
- نجاح المؤسسة المصغرة مرتبط بالمؤشرات الغير مالية لمالك المؤسسة.

دراسات سابقة:

يمكن القول أن الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات المصغرة في الجزائر قليل نظير الأهمية البالغة التي تتميز بها، وسنخص بالذكر بعض الدراسات القريبة التي تناولته:

❖ **الدراسة الأولى:** محاولة نمذجة عوامل نجاح أصحاب المؤسسات المصغرة المستحدثة في إطار آليات دعم تشغيل الشباب في الجزائر.

1) **صاحب الدراسة:** خرادل محمد

2) **طبيعة الدراسة:** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية،2020-2021.

3) **إشكالية الدراسة:** طرح الباحث في إشكالية الدراسة عدة تساؤلات يمكن من خلالها معرفة مدى إمكانية وضع نموذج يحدد عوامل نجاح أصحاب المؤسسات المصغرة المستحدثة في إطار آليات دعم الشباب، وما مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على نجاح المؤسسة؟

انصبت **فرضياته** على ما يلي:

- إن السمات والبيانات الشخصية (السن، الجنس، الشهادة) لها تأثير على نجاح المؤسسات.
- إن المميزات والخصائص الشخصية للمقاول لها تأثير على نجاح أصحاب المؤسسات المستحدثة.
- للمحيط العائلي والاجتماعي دور كبير في نجاح المؤسسات المصغرة
- إن للعوامل الداخلية للمؤسسة دور في تفعليها ونجاحها.
- تعتبر العوامل الخارجية للمؤسسات المصغرة المستحدثة من أهم عوامل نجاحها.

5) **منهجية الدراسة:** قام الباحث باستخدام المنهج التحليل القياسي يدرس الباحث في هذه الدراسة عوامل نجاح أصحاب المؤسسة المصغرة المستحدثة، وقد اعتمد في هذه الدراسة على التحليل بالمركبات الأساسية ثم القيام بالتحليل ألعاملي الاستكشافي لاستبيان الدراسة، وتحديد المتغيرات المفسرة للدراسة ومنه قدم نمذجة القياسية المناسبة لعوامل نجاح أصحاب المؤسسات المصغرة فاعتمد على عينة عشوائية مكونة من 293 صاحب مؤسسة مصغرة.

❖ **الدراسة الثانية:** الخليفة المهنية الاجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغرة.

1) **صاحبة الدراسة:** نيار نعيمة

2) **طبيعة الدراسة:** رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع تنظيم و عمل، جامعة الجزائر، 2007-2006.

3) **إشكالية الدراسة:** طرحت الباحثة في إشكالية الدراسة عدة تساؤلات يمكن من خلالها معرفة كيفية إنشاء الشباب للمؤسسات المصغرة كما تتمحور في قوانين الاستثمار ودور في تشجيع الشباب على أخذ المبادرة وماهية طبيعة تأهيلهم المهني وهل يتناسب مع طبيعة تكوينهم في إنشاء المشروع.

4) وانصبت **فرضيات** الدراسة في:

- تتوقف قدرة المقاول على إنشاء تنظيم المؤسسة على رأس ماله الاجتماعي و قدرته على توظيفه.
- كلما كان المقاول الشاب يحمل تأهيلا مهنيا كلما كان أكثر قدرة على إنشاء والتنظيم.

- عملية إنشاء وتنظيم المؤسسة من الطرف المقاول الشاب هي نتاج تفاعل عقلانيته مع البيئة المحيطة.

5) **منهجية الدراسة:** اعتمدت الباحثة على المنهج الكمي والكيفي واختارت عينة مقاولين في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب واختيار العينة من المجتمع البحث الذي يعرف انه مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تمييزها عن غيرها من العناصر الأخرى التي يجري عليها البحث كما استعملت تقنية المقابلة الملاحظة المباشرة فاعتمدت على عينة عشوائية تتكون من 2837 مؤسسة مصغرة.

أهداف الدراسة:

من خلال البحث الذي نصبو إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإجابة على التساؤلات والتحقق من الفرضيات المطروحة.

- معرفة المفاهيم العامة حول المؤشرات المالية.

- عرض إطار مفاهيمي حول المؤسسات المصغرة ومحاولة الوقوف على أهم عوامل نجاحها وعلى تحدياتها.

- معرفة أثر المؤشرات المالية ومدى مساهمتها في نجاح المؤسسة المصغرة.

أهمية الدراسة:

من هنا تبرز أهمية الدراسة لهذا الموضوع المتمثل في أثر المؤشرات المالية على نجاح المؤسسة المصغرة إذ تحتل مسألة نجاح المؤسسة الهاجس الأكبر خاصة مع تزايد أهمية ودور هده الأخيرة في التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ويعتبر هذا الموضوع من بين المواضيع التي حظيت باهتمام كبير كون هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الأداة الأساسية لنهوض باقتصاد الوطني حيث نحاول دراسة من خلال دراستنا الاقتراب أكثر من واقع المؤسسات المصغرة.

منهج الدراسة:

في هده الدراسة إتباعنا المنهج الوصفي التحليلي من جهة والذي يعتمد في الجانب النظري وهذا لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المصغرة والمؤشرات المالية التي تأثر على نجاحها في الجزائر وذلك اعتماد على المصادر المكتبية من مراجع علمية وأبحاث ومذكرات سابقة وأبحاث قدمت في هذا المجال .

وفي الفصل الأخير من الدراسة استخدمنا أسلوب دراسة حالة وذلك باستخدام الطريقة القياسية نموذج الانحدار اللوجستي في دراسة من خلال الأدوات الإحصائية والرياضية المستخدمة خاصة في مجال الاقتصاد القياسي.

الفصل الأول: نظريات أدبية حول المؤسسات المصغرة والمؤشرات المالية والنجاح

تمهيـــد:

يزداد اهتمام الحكومات و الباحثين بالمؤسسات المصغرة يوما بعد يوم إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية وخاصة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات والأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى العالمي.

من خلال الكثير من الدراسات نجد أن للمؤسسات المصغرة سمات عديدة لذلك اتفق الباحثون حولها على تصنيفات مختلفة لها ولكن لكل فئة من الباحثين ينظر لها من زاوية مختلفة ومن ناحية أخرى هناك الكثير من المشاكل لهذه الأخيرة سواء البيئة الداخلية أو الخارجية، وذلك ما سلقي بظلاله على نجاح أو فشل المؤسسة ككل وقد تم الاعتماد على المؤشرات المالية (القرض البنكي، النتيجة الصافية، المبيعات ...الخ) من أجل تقييم نجاح ومعرفة ماذا يعني النجاح بالنسبة للمؤسسة من خلال معرفة مفهومه العام.

وفي هذا الفصل سنحاول توضيح أهم المفاهيم النظرية التي تعالج الموضوع المؤسسات المصغرة من خلال الإجابة على:

- ما هو مفهوم المؤسسة المصغرة والمؤشرات المالية والنجاح؟
- ما هي مراحل نشأة وتطور المؤسسة المصغرة وما تصنيفاتها؟
- فيما تتمثل خصائص المؤسسة المصغرة وأهميتها؟
- ما هي المشاكل وتحديات التي تواجه المؤسسة المصغرة؟

المبحث الأول: مفاهيم عامة

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المصغرة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من اجل ذلك أعطتها الحكومة أهمية كبيرة خصوصا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني وتمكنها من دفع عجلة التنمية، ولهذا وجب معرفة ما يجعلها ناجحة وأولها متعلق بالمفاهيم عامة حولها وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا الشأن من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات المصغرة.

وفي هذا المبحث تطرقنا إلى:

المطلب الأول: ماهية المؤسسة المصغرة

أمام الاختلاف الكبير للباحثين وكتاب لإيجاد مفهوم موحد للمؤسسة المصغرة وإسهاماتها البارزة في النشاط الاقتصادي في كافة دول العالم المتقدمة والنامية إلا انه لم يتم التوصل حتى الآن إلي تعريف دقيق متفق عليه بين الباحثين والمهتمين بشؤون المؤسسات المصغرة وذلك للأسباب عديدة أهمها أن مصطلح المؤسسات المصغرة يحمل في طياته العديد من المعاني بسبب اختلاف المعير المتخذة من طرف كل دولة ومرحلة النمو التي تمر بها وطبيعة قوامها الاقتصادي وهياكل الأسواق القائمة بينما تعد مؤسسة المصغرة في الدول المتقدمة تعتبر كمؤسسة كبيرة في دول النامية وعليه نتج عنه اتجاهين الأول يسعى إلا تحديد مفهوم من خلال المقارنة وتمييز بينهما وبين المؤسسات الكبيرة أما الثاني فيحدد المفهوم من خلال تحليل مكوناتها.

- ✓ **تعريف المؤسسة المصغرة حسب بعض الدول المتقدمة**

1. **حسب الولايات المتحدة الأمريكية:** عرفت سنة 1953 بكونها تلك المؤسسات التي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر على مجال العمل الذي تنشط فيه وتعتمد على كل من معيار عدد العمال في التعريف بها وهي تضم من 1الى 9 عمال.[1]

يرتكز التعريف أيضا للمؤسسة المصغرة على كل منظمة أو بنك في:

- ✓ **بنك الاحتياطي الفيدرالي** المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق.[1]

[1] مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إستراتجية المؤسسة للتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس سطيف سنة 2008-2011 ص 9

- ✓ **هيئات المشروعات الصغيرة:** شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وتكون غير مسيطرة في مجال عملها وغالب متكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية شخص وعدد عمالها.[2]
- ✓ **البنك الدولي للمؤسسات المصغرة:** يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات من حيت معيار عدد العمال، على أنها مشروعات التي لا يتجاوز عدد عمالها 10عمال وإجمالي أصولها 100ألف دولار.[3]
- ✓ **تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات المصغرة:** في دراسة قام بها إتحاد شعوب بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN) اعتمد كل من **بروش و هيمتر** على معيار حجم العمال في تعريف المؤسسات المصغرة التي تضم من 1 إلى 9 عمال.[4]

2. مفهوم حسب الدول النامية:

تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي واجهت إشكالية تحديد تعريف المؤسسات المصغرة ولقد اعتمدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أربعة معايير أساسية في تعريفها للمؤسسة المصغرة وهي رقم الأعمال والحصيلة السنوية وعدد العاملين و الاستقلالية.

المادة 7: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من 1عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار.[5]

المادة 10: تعرف المؤسسة مصغرة أنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين مليون دينار أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرون مليون دينار.[6]

مصر: للمؤسسة المصغرة في مصر عدة تعريفات يعتمد بعضها على عنصر العمالة والبعض على يضيف عنصر رأس المال ونأخذ مثالا كبنك التنمية الصناعية حيث يعتمد على رأس المال المستثمر(دون المباني والأراضي) وهي:المؤسسات التي لا يزيد حجم أصولها الثابتة عن 0.7 ألف جنيه مصري.

---

[1] سمير علام ،إدارة المشروعات الصغيرة ،الدار العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،بدون سنة ،ص 4

[2] أسماء برهوم ،البورصة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مكتبة الوفاء القانونية ،الطبعة الأولى ،الإسكندرية ، 2016 ،ص 29

[3] بركاهم عدة –محمد لخضر بوساحة –التمويل الأصغر الإسلامي كإستراتيجية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر –حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية –جامعة الجلالي بونعامة-مجلد 8 العدد_ (2)-2012ص98

[4] مشري محمد ناصر ، مرجع سابق الذكر ص 07

[5] المادة 7من القانون التوجيهي للمؤسسات المتوسطة ،الجريدة الرسمية ،

[6] المادة 10 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17_02 ،الجريدة الرسمية ، العدد02 ، 2017/01/11

إن الإختلاف الكبير في المعايير المأخوذة جعل من الصعب استخلاص تعريف يجمع ويفسر المؤسسة المصغرة من أجل ذلك جاء اقتراح تعريف من طرف **دكتور فتحي السيد عبده أبوسيد أحمد**

< إن الصناعات الصغيرة هي التي تعتمد على استخدام عنصر العمل بكثافة >

< انه لابد أن تستخدم هذه الصناعات حجمها نسبي من رأس المال >

< انه يمكن أن تعمل في إطار التكنولوجيات المستعملة على مستوى الصناعة [1]>

وتعرف أيضا بأنها ذلك المشروع الذي يستخدم عدد قليل من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية **(ماجدة العطية)**

أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المصغرة

مهما تعددت التعريف المتعلقة بالمؤسسات المصغرة فإن تحديد تعريف محدد وموحد وواضح بين مختلف الدول والهيئات هو ضرورة حتمية وذلك من أجل:

– إمكانية مقارنة حجم ونتائج هذه المؤسسات المصغرة مع المؤسسات الأخرى وعقد مقارانات بين مختلف الدول من أجل تحقيق أهداف معينة.

– زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لهذا القطاع من الخلال معرفة أعضاء ومؤسسات هذا القطاع وللحد من ظواهر التحايل والتلاعب باسم هذه المؤسسات المصغرة.

– تسهيل التعامل بين هذه المؤسسات، وبينها وبين جهات التمويل الدولية والمالية العالمية المعنية بتمويل المؤسسات المصغرة.

– إدراج هذه المؤسسات ضمن قطاع أعمال منظم يخضع للرقابة و الدعم[2]

[1] فتحي السيد عبد أبو السيد أحمد ،مؤسسة شباب الجامعة ، جامعة عمر المختار ، 2005 ، ص59
[2] مرجع سابق الذكر، مشري محمد ناصر ،ص 11

المطلب الثاني: مفهوم المؤشرات المالية

إن تطور ورقمنه العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية في مجال معاملاتها اليومية أدى إلا ظهور ما يعرف بالمؤشرات المالية التي تقيس ما مدي نجاح وفشل المؤسسة المصغرة وتكاليفها وأرباحها المحققة.

أولا: تعريف المؤشرات المالية

تعرف المؤشرات المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود قوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها وكما قد تكون تتواجد هذه على قائمتين ماليتين.

وتعرف على أنها علاقة بين بسط ومقام يمثل كل منهما فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية فأرقام المطلقة التي ترد في البيانات الختامية لا تفصح عن الوضع المالي وشكل الأداء في المنشأة مما يستدعي ربطها مع بعضها البعض بشكل نسبي للحصول على نتائج ومعلومات تفيد في عملية التقييم.[1]

هي عبارة عن علاقة بين البسط والمقام، وقيم البسط والمقام هي بيانات والأرقام التي تعرضها الميزانية العمومية وقائمة الدخل شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء والمفسرة له.[2]

هي أداة من أدوات التحليل المالي التي توفر مقياسا لعلاقة مابين بندين من بنود القوائم المالية.[3]

وتنقسم المؤشرات المالية إلى :

صافي نتيجة السنة المالية:

هي نتيجة مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب على الأرباح واجبة الدفع،

وتحسب بجمع النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

النتيجة الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية +النتيجة غير العادية [1]5

[1]وائل رفعت، إبراهيم جابر السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية ،(التخطيط المالي-إعداد الموازنة التقديرية-النسب المالية –المشتقات المالية)، دار التعليم الجامعي، جامعة القاهرة سنة 2017 ص 49 - 50

[2]محمد محمود خطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة ، دار حامد، الطبعة الأولى، سنة 2010 ص 54

[3]مؤيد راضي خنفر، عسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري تطبيقي ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة ، عمان ،الأردن ،2006 ص 127

تعبر عن الثروة الجديدة التي اكتسبتها المؤسسة خلال السنة المالية دون الأخذ بعين الاعتبار

هل تم تحصيل الإيرادات و تسديد الأعباء.[2]

تعريف الضريبة على أرباح الشركات:

طبقا لأحكام المادة 135 من(ق.ض.م.ر.م): تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة **136 من (ق.ض.م.ر.م)**.

وتسمى هذه الضريبة «**الضريبة على أرباح الشركات**».

ويتكون الدخل أو الربح الخاضع للضريبة من فائض الناتج الإجمالي المحقق فعلا بما في ذلك الأرباح و الامتيازات العينية التي تتمتع بها المؤسسة على النفقات المخصصة لكسب الدخل و الحفاظ عليه.[3]

تعريف النتيجة الخام:

وهي عبارة عن النتيجة المحققة من طرف المؤسسة في دورة الاستغلال من خلال ممارستها للنشاط العادي، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

النتيجة الخام=(القيمة المضافة +منتجات مختلفة + تحويل تكاليف الاستغلال) – (تكاليف المستخدمين +ضرائب والرسوم +مصاريف مالية مخصصات الإهلاك والمئونة).

النتيجة الإجمالية: وهي عبارة مجموع بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال ويحسب وفق العلاقة التالية

النتيجة الإجمالية= نتيجة الاستغلال + نتيجة خارج الاستغلال.[4]

القرض البنكي: هي عملية تمديد الأموال من البنك إلا طرف أخر مع الاتفاق على إن يتم سداد المبلغ المقترض وإرجاعه بفائدة محددة ،كما يحدد البنك تاريخ الاستحقاق وطريقة سداده وعادة ما يطلب البنك الضمانات الكافية من أجل تمويل هذه القروض.

---

[1]المحاضرة رقم 8 ،جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة ،جامعة بسكرة ص03

[2]زويتة محمد الصالح ،دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة ،جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، ص 229،

[3]

[4]مرجع سابق الذكر ،وائل رفعت ،إبراهيم السيد ص 82

الاستثمار الكلي: يعرف بأنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي، وكذالك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة .

ويحسب بالعلاقة التالية :نتيجة صافية + مخصصات الإهتلاكات و المؤنات +(−) الاستثمارات المتنازل عنها

المنتج المباع: هو كل ما تقوم المؤسسة ببيعة ويحقق لصالحها مدا خيل مالية حيث تقوم المؤسسة ببيع المنتجات علي حالها دون التغير في شكلها أي هي مؤسسات تجارية تقم بعمليات الشراء والبيع حيت أنه كلما زادت المبيعات زادت نسبة الأرباح المحققة وارتفع معه رقم أعمال الذي يعبر عن قوة ومكانة المؤسسة في السوق.

الفوائد البنكية: الفوائد البنكية هي علاقة بين المال والوقت. يمكن أن تفيد المدخر الذي يقرر استثمار أمواله في صندوق البنك، أو الأموال التي تضاف إلا التكلفة النهائية لشخص وكيان يقرر الحصول على قرض أو ائتمان. حيت إن احتساب وتطبيق الفائدة كنسبة مئوية يكون غالبا على أساس شهري أو سنوي وقد يكون يومي، كما أنه هذه الفوائد قد تكون بسيطة أو مركبة.

- **الفائدة البسيطة**: هي التي تحسب على المبلغ الأصلي المقترض أو الموظف، وتكون ثابتة في نهاية كل دورة زمنية بنفس المعدل.

مدة التوظيف بالسنوات	مدة توظيف بالأشهر	مدة توظيف بالأيام
$I= (k*t*n)/100$	$I= (k*t *n)/1200$	$I= (k*t*n)/3600$

I: مبلغ الفوائد البسيطة.

K: رأس المال المقترض.

T: معدل الفائدة المطبق.

N: مدة التوظيف أو الاقتراض ويعبر عنها بالسنوات أو الأشهر أو الأيام.

- **الفائدة المركبة:** نقول عن رأس المال أنه موظف بفائدة مركبة ، إذا أضفنا في نهاية الفترة الزمنة

الأولى الفائدة البسيطة المتحصل عليها لرأس المال كي تنتج بدورها فائدة في الفترة الزمنية المقبلة .

الإنتاج المباع: هو عبارة عن المنتجات التي تنتجها المؤسسة وتقوم ببيعها إما علي شكل منتجات تامة الصنع أو على شكل منتجات وسطية. وذلك بشراء مواد أولية وإعادة تحويلها وتصنيعها وبيعها، ولكي تحصل المؤسسة على هذه المنتجات تتحمل تكاليف تسمي بتكاليف الإنتاج.

المطلب الثالث: مفهوم النجاح

يظل مفهوم النجاح موضوع نقاش العديد من الباحثين وهذا على الرغم من الأدلة التي تشير إلى أن نجاح المؤسسات المصغرة خضع لأبحاث كثيرة إلا أنه لا يوجد إتفاق في أدبيات حول المقصود من نجاح المؤسسة فهناك عدد لا يحصى من وجهات النظر بدأ من البقاء على قيد الحياة إلى تحقيق مستويات معينة من الأداء و التطور وفي كثير من الأحيان ترتبط مصطلحات **النجاح والنمو والبقاء** إرتباطا وثيقا جدا وتستخدم أحيانا بالتبادل كما أكدت العديد من الدراسات بأن النجاح يتوقف على العوامل الداخلية والخارجية.[1]

كما يعرف أيضا

إن النجاح هو رغبة الأفراد بالتقدم من خلال الأهداف والطموحات التي يسعون لها، وهو قدرة الفرد على التطور والتقدم لبلوغ الإنجاز بتفوق وكفاءة عالية، فإنه يسعى إلى النجاح وإذا حققها يعد ناجحا، ولا يقتصر ذلك على الفرد الواحد فقط بل يتعداه ليشمل جميع الأفراد في الجماعات المختلفة، فمثلا يمكن أن يكون المجتمع ناجحا في ذاته وذلك حين يحقق الأهداف العامة التي يسعى إلى تحقيقها، كما يرتبط مفهوم النجاح أكثر في الشركات والمؤسسات وغيرها فإنه عند ذلك يعد نجاحا.[2]

ويعرف كذلك

إن النجاح هو طموح الفرد من الحسن إلى الأحسن والى تحقيق كل شيء يساعد في تطويره وتقدمه وهو يعتمد في حقيقته على الإستمرارية، أي لا يستطيع الفرد أن ينجح بهدفه إن توقف فهو بذلك يستسلم لوضعه الحالي،

[1] مرجع سابق الذكر، خرادل محمد56
[2]

ولذلك فإن المقياس الحقيقي للنجاح ليس بما يصل إليه الفرد من ثروة مادية وإنما هو مدى إفادته من الفرص التي تعرض له،

الفرع الأول: علاقة مفهوم النجاح بالبقاء

وسنوضح هنا العلاقة بين النجاح والنمو والبقاء حيث ينظر الباحثين في مجال مقاولتية إلى مفهوم النجاح مشابه للبقاء حيث قدمت بعض الدراسات تعريفا أكثر إيجازا فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة من خلال تعريف النجاح على أنه عمليات تجارية مستمرة ويجد بعض المؤلفين الذين يعادلون البقاء مع النجاح دعما في النماذج الدينامكية لتنظيم الصناعي حيث أثبتت هذه النماذج أن المشروعات الصغيرة التي تحصل على ربح تقرر البقاء في السوق والمؤسسات التي تتعرض لخسائر تقرر التخلي على النشاط

الفرع الثاني: علاقة مفهوم النجاح بالنمو

هناك دفق آخر من الدراسات يربط بين النجاح والنمو على سبيل المثال يرى **بوم وآخرون** أنه منذ فترة طويلة يستخدم النمو كمقياس بسيط لنجاح في العمل حيث ركزت معظم المؤلفات الإقتصادية على النمو الثابت بسبب أهميته للإقتصاد ومع ذلك فإن إختلاف النظريات هو سمة واضحة عند مراجعة الدراسات ذات الصلة وقد إفترض الباحثون نظريات مختلفة على مر السنين لشرح نمو المؤسسة بشكل عام.

الفرع الثالث: قياس النجاح

يعد قياس نجاح الأعمال خاصة في المؤسسات المصغرة مشكلة مثيرة للجدل حيث تظهر مراجعة الدراسات السابقة بوضوح أن هناك عدم اتفاق على ما يشكل أفضل مقياس لنجاح بينما دعي بعض الباحثين إلى استخدام الصارم إلى المؤشرات المالية حيث أكدوا أن استعمال المقاييس المالية أمر بالغ الأهمية في قياس مدى نجاح المؤسسة أو عدم نجاحها في حين أكد آخرون خاصة في الدراسات الحديثة على أهمية الجوانب الغير مالية لنجاح المؤسسات والتي تشمل المؤشرات الغير مالية مثل الرضي الشخصي وتحسين المهارات ونمط حياة مرن والتركيز على تحقيق الأهداف الشخصية .

تلقى هذا النهج عدة انتقادات في تحقيق مؤشرات النجاح كونه انعكاسا سيئا للواقع حيث أشارت دراسات مقابلة أجريت على أصحاب المؤسسات وقد تبنت وجهة نظر محدودة حول النجاح، حيث ركزت بشكل حصري

على نجاح مؤسساتهم كما هو مبين في مقاييس الصعبة لأداء المؤسسة وتجاهلت هذه الأخيرة الدراسات معايير النجاح الأكثر ليونة التي تعكس الشخصية المهنية أي هناك وجود تكامل بين المقاييس المالية والغير مالية [1].

[1] مرجع سابق الذكر، خرادل محمد 57-58-60

المبحث الثاني: أساسيات حول المؤسسة المصغرة

بما أن المؤسسات المصغرة تمثل الدعامة الرئيسية والركيزة الأساسية للتنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي فهي تحظى بعدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى تتحد فيما بينها لتحقيق أهداف معينة تكمل مهمتها ومسطرة منذ البداية وبذلك فهي تحظى بأهمية بالغة في الوسط الذي تنشط به

المطلب الأول: نشأة المؤسسة المصغرة و تصنيفاتها

إن الحديث عن موضوع نشأة المؤسسة المصغرة هو موضوع متعارف عليه منذ القدم حيث تعتبر هذه المؤسسة بمثابة رئة الاقتصاد ومرت هذه الأخيرة بعدة مراحل في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، كما أنها تصنف إلى عدة أصناف سوف نتطرق إليها في هذا المطلب

الفرع الأول: نشأة المؤسسة المصغرة

إن موضوع نشأة المؤسسة المصغرة ليس وليد العهد. حيث اعتبرت منذ القديم المحرك الأساسي للتنمية وتطور الاقتصادي إذ كانت مرتبطة بالاقتصاديات الحرفية ولقد مر تطورها بعدة مراحل ذلك في الدول المتقدمة أو المتخلفة مرورا بتصنيفاتها من أجل توضيح أكثر للمؤسسة المصغرة

أولا: تطور المؤسسات المصغرة في الدول الغربية

قامت الدول الغربية وخاصة المتطورة منها بتطوير الممارسات الحرفية إذ لم تبق علي ما هي عليه بعد أن تأثرت نتيجة لظهور الكوشفات الجغرافية والتطور الفكري الذي ساهم بشكل كبير في تنميتها وتطويرها وساعد على انتشارها بين الشعوب من خلال احتكاكات الحرفين مع بعضهم البعض.

كما كان للبحوث ودراسات العلمية دورا بالغا في ترقية المؤسسة المصغرة من خلال توفير المعدات والأدوات الحديثة وإدخال أدوات عمل جديدة مما ساعد الحرفين على زيادة الإنتاجية وتحسين المرودية وتوسيع نشاطهم إلي مشروعات صغيرة تستجيب لرغبات الأفراد في تحقيق الأرباح.

مع تطور الاقتصاد الكلي ظهرت حاجة الاهتمام أكثر بالمؤسسة المصغرة لتفعيلة دورها التنموي خاصة بعد ظهور الشركات الكبرى التي هيمنت علي الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمي الثانية التي أدت إلى اختفاء الألف منها في العديد من الدول لعدم قدرتها على المنافسة لكن وبرغم من كل العراقيل التي واجهتها حافظت هذه المؤسسات علي بقائها واستمرارها[1]

ثانيا: تطور المؤسسات في الدول العربية

بدأ نشاط المؤسسة المصغرة في الدول النامية والعربية منها بشكل غير رسمي في العقود الأولي من القرن العشرين فيس مصر وسوريا والعراق فكانت بذالك هذه المؤسسات هي التطور الطبيعي للنشاطات الحرفية التي كانت سائدة في الدول العربية إبان الحكم العثماني وإلي غاية القرن التاسع عشر،كما شهدت هذه المؤسسات تطور كبير في القرن 20

بعد حصول الدول العربية على استقلالها بدأت مرحلة جديدة تميزت بإعادة التعمير وعودة الرواج الاقتصادي الذي كان له الأثر الإيجابي علي قطاع المؤسسات المصغرة في المنطقة العربية.وبذالك بدأت مرحلة التراكم خاصة خلال فترة الخمسينات التي شهدت نشاطا وتطور[2]

1) تطور المؤسسة المصغرة في الجزائر في الفترة مابين 1965-1985

لقد كانت الجزائر في هذه الفترة تعمل على مقاومة الضغوطات التي كانت تمس الاقتصاد آنذاك، حيث أنها استطاعت بعد الاستقلال أن تخلق منصب شغل مما أدي إلى التقليص في نسبة البطالة وخاصة في ميدان الصناعة، وهذا ما أدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمارات والتقدم في ميدان التشغيل أما فيما يخص الفلاحة فقد انخفضت بسبب التخريب الذي طال الأراضي الصالحة للزراعة من طرف المستعمر، مما أدى إلى انتقال اليد العاملة إلى قطاعات أخرى تمثلت في الصناعة والأشغال العمومية والبناء وخلال هذه الفترة لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص هذا ما أدى بالحكومة للاهتمام بها وذلك بوضع عدة خطط حيث تم

[1] أسماء برهوم ،مرجع سابق الذكر ، ص 39
[2] أسماء برهوم ، مرجع سابق الذكر ، ص 41

إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة OSCIP والتي كانت تحت وصاية وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم[1].

2) تطور المؤسسات المصغرة في الفترة مابين 1986-1989

بسبب الأزمة الاقتصادية وانخفاض سعر البترول عملت الجزائر في هذه الفترة على إحداث إصلاحات مما سمح لها بإحداث تغير في التوجه الاقتصادي و السياسي نحو اقتصاد السوق وهذا ما ساهم في ارتفاع البطالة ونجد الشباب هم الأكثر معاناة، وبالتالي عملت الحكومة على وضع أطر جديدة إضافة إلى إصلاحات هيكلية قصد تحقيق بعض الأهداف كتعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق والبحث على استقلالية المؤسسات العمومية وإخضاعها إلى القواعد التجارية وتحرير الأسعار واستقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر[2].

3) تطور المؤسسات المصغرة في الفترة مابين 1990- الوقت الحاضر

أمام تفاقم الأزمة البترولية قررت الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق وذالك بوضع إطار تشريعي جديد وشروع في إصلاحات هيكلية بداية بقانونِ {القرض ونقد سنة 1990 البالغ في تكريس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وإلغاء الاحتكار وتحرير التجارة الخارجية أمام القطاعين الخاص والعام على حد سواء ليتبع بقانون الاستثمار الصادر في أكتوبر 1993، إلا أن تطبيق النصوص التي يفترض بها خدمة الاستثمار والمشاكل المرتبطة بسير العقار الصناعي أدى إلى عدم فعالية الجهاز الجديد، الأمر الذي استدعى تصحيحات جديدة جسدت في القانون التوجيهي سنة 2001 الذي يعد منعرج هاما لتطوير هذا القطاع في الجزائر}[3] كما عملت الحكومة على خلق صندوق لدعم الاستثمارات و الوكالة الوطنية لتطوير هذه الاستثمارات وقانون التوجيه وترقية المؤسسات المصغرة فإنه يقوم على تسهيل الإجراءات الإدارية في مرحلة إنشاء المشروع[4]

[1] ناصر دادي عدون ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد ، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر ،2009 ص 124

[2] مرجع سابق الذكر ،ناصر دادي عدون ص125

[3] مشروع تقرير ،من أجل سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملف الجزائر لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة العامة أل 20،جوان 2002 ص15

[4] مرجع سابق الذكر ناصر دادي عدون ص125

الفرع الثاني: تصنيفات المؤسسة المصغرة

تأخذ المؤسسة المصغرة عدة تصنيفات على أساس توجهها أو على أساس تنظيم العمل أو طبيعة الإنتاج أو أشكالها القانونية

1) تصنيفات على أساس توجهها: ونميز فيه العديد من الأشكال أو الأنواع وذالك حسب توجهها وتخص كل من:

- المؤسسة العائلية
- المؤسسة التقليدية
- المؤسسات الشبه المتطورة والمتطورة

2) تصنيفات على أساس تنظيم العمل:

ويمكن تصنيف المؤسسة المصغرة على حسب هذا المعيار إلى:

أ. **المؤسسات الغير مصنعة:** تجمع المؤسسات غير المعنية بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي وتتميز ببساطة تنظيم العمل واستخدام الأساليب والتجهيزات البسيطة والتقليدية في العمل والتسيير

ب. **المؤسسات المصنعة:** يجتمع ضمن هذه المؤسسات كل المصانع المصغرة وتتميز عن المعيار الأول من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية والإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير وكذلك من حيث طبيعة المنتج واتساع السوق والحصة السوقية

ت. **مؤسسات المقاولة:** ويعبر عنها بالنظام المنزلي أو الورشة المتفرقة وهي نوع من الترابط بين الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل الواحدة مهام معينة للأخرى تطبق وفق شروط محددة وعادة ما تكون المؤسسة الموكلة كبيرة والمؤسسة الموكل لها مصغرة [1]

3) تصنيفات من حيث طبيعة المنتجات: يمكن تصنيف المؤسسات المصغرة من خلال هذا المعيار إلى:

أ. **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** ويرتكز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع و بالتحديد التصنيع:

[1] مرجع سابق الذكر مشري محمد ناصر ص 15

- ✓ المنتجات الغذائية
- ✓ تحويل المنتجات الفلاحة
- ✓ منتجات الجلود والأحذية والنسيج
- ✓ الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات المصغرة لكونها تعتمد على المواد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

ب. **مؤسسات إنتاج السلع الوسطية**: هذه المؤسسات تركز أعمالها في

- ✓ تحويل المعادن
- ✓ المؤسسات الميكانيكية والكهربائية
- ✓ صناعة مواد البناء

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على المنتجات خاصة في ما يتعلق بمواد البناء

ت. **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز**: إن أهم ما يميز هذه المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو مالا ينطبق على المؤسسات المصغرة ولا خصائصها وإمكانياتها لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب و صناعة بعض التجهيزات البسيطة في دول المتقدمة وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية [1]

4) **تصنيفاتها حسب طبيعة نشاطها**

أ. مؤسسات التنمية الصناعية :تختص بتحويل المواد الخام إلي مواد نصف مصنعة او مصنعة بالكامل

ب. مؤسسات التنمية الزراعية: وتمس النشطات الفلاحة والثروة الحيوانية

ت. مؤسسات التنمية الخدمات وتجارية: خدمات الفندقية والسياحية ونقل وشحن ونضم التجارية كل ما يخص الأعمال التجارية بكل أنواعها [2]

[1] مرجع سابق السابق الذكر ، مشري محمد ناصر ص13 -14

[2] قارة ابتسام ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر ، مذكرة ماجستير ،تخصص تسويق دولي ، جامعة تلمسان سنة 2012-2013 ص

5) تصنيفات حسب سرعة النمو:

أ. المؤسسات محدودة الحجم: وغالبا ما يكون مالك المشروع راضيا بمستوى وحجم الأعمال الذي يديرها ويوفر له في نفس الوقت دخل مرض كالمقاهي ومحلات

ب. مؤسسات النمو السريع تتميز هذه المشروعات بتوفر إمكانيات النمو لدى المشروع فتبدأ عادة بحجم صغير يعكس القدرة المالية لمالكه لكن مع احتمال أن يتوسع المشروع مستقبلا وتهدف هذه المنضمات إلي النمو السريع[1]

6) تصنيفات حسب شكلها القانوني

- **شركات الأشخاص:** هي المؤسسات التي يكون فيها الخطر متعلق بتوظيف الأموال غير محدود

وتقوم على الاعتبار الشخصي ويتضمن

- **مؤسسات فردية:** هي مؤسسات تدار وتسير من قبل شخص واحد وهو المسئول عن الربح والخسارة
- **مؤسسات التضامن:** هي الشركة التي يباشر فيها الشركاء باسم جميع الأنشطة الاقتصادية
- **شركات الأموال:** يقوم هذا النوع من الشركات على اعتبار مالي بهدف جمع اكبر قدر من الأموال وتضم
- **شركة ذات مسؤولية محدودة *SASL:** هي شركة تأسست من طرف شركاء لا يتحملون الخسارة إلا في حدود ما قدموه من حصص في رأس المال
- **شركة المساهمة:** وفيها يقسم رأس مالها إلا أسهم كل شريك يتحمل الخسائر التي تكبدها في حدود حصته بشرط لا يقل عدد الشركاء عن 7 شركاء[2]

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات المصغرة وأهميتها

الفرع الأول: خصائص ومميزات المؤسسة المصغرة

إن لهذه المؤسسات دور لا يستهان بها في بناء الاقتصاد الوطني ،وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التمويلية وعلى الرغم من

[1] مرجع سابق الذكر مصطفى يوسف كافي ص
[2] مرجع سابق الذكر أسماء برهوم ص

الجدل القائم حول قدم أو حداثة المؤسسة المصغرة فقد تبين أن هذه الصناعات قديمة لأنها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع فعل، وما توصلت إليه هذه المشروعات من تطور واتساع، وهي كذاك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها هذه الأخيرة ،إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن باقي وهي كما يلي:

> من بين خصائص المؤسسات المصغرة هو الاعتماد على مبدأ الرجل الواحد، ويتميز جوها بوجود علاقات إنسانية نتيجة الاتصال المباشر بين صاحب المؤسسة والعمال مما يحفزهم على العمل بجهد ونظرا لصغره فهي تتميز بالتخصص الإداري الضئيل وبهذا تكون العملية اتخاذ القرار سريعة وأكثر فاعلية[1] <

1) **سهولة إنشاء وتنفيذ:** تتميز المؤسسة المصغرة بعدة مميزات ونذكر منها ما يلي:

- صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع.
- صغر حجم رأس المال لتشغيل المشروع.
- صغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها
- سهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج (ماكينات ومعدات الإنتاج).
- سهولة تحضير مستلزمات التشغيل (مواد خام ومواد أخرى).

2) **قدرة على جذب المدخرات:**لا تواجه المشروعات المصغرة صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك نظرا لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء المشروع.

3) **سهولة الإدارة وبساطة الهيكل تنظيمي:** يقوم بإدراج المشروع الصغير شخص واحد إجمال أو عدد من الأشخاص لذالك تتسم هذه الإدارة بالمرونة وسهولة اتخاذ القرار، وقصر الظل الإداري

والمتمثل في:

- نقص في الروتين .
- اختصار في استخدام المستندات.

[1] نيار نعيمة ،الخلفية المهنية والإجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغرة ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، قسم علم الاجتماع ، تخصص تنظيم وعمل ، جامعة الجزائر ، سنة 2008 - 2007 ص 67

- ارتفاع مستو ى اتصال .
- ارتفاع مستوي العلاقة الشخصية بين أصحاب المشروع والعاملين.

4) **الاعتماد علي الطلب المحلي وخلق التنمية المتوازنة:** يختصر نشاط المؤسسات المصغرة غالبا في المنطقة التي تنشأ بها. وتقوم هذه المشروعات نتيجة لتوفر خدمات معينة غالبا ما تكون زراعية أو حيوانية مثل:

- معامل صناعة الجبن ومنتجات الألبان والتي تقم بالقرب من المراعي ومزارع تربية الحيوانات
- معاصر الزيوت الصغيرة (10طن) تقوم في مناطق زراعة الحبوب الزيتية (الفول السمسم عباد شمس)
- معامل تعليب الخضر والفاكهة ومعامل النسيج ومعامل التعبئة

5) **خلق فرص عمل جديدة** : كون هذه المؤسسات تعتمد على وسائل إنتاج بسيطة فعادة ما تختار فن إنتاجي كثيف العمل ويؤدي إلي توفير العديد من فرص العمل لشباب والكوادر الفنية والحرفية المتوسطة بكلفة استثمارية مخفضة. بالإضافة إلى تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة بما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.

6) **استغلال الطاقة الإنتاجية** :يتم استغلال الطاقة الإنتاجية القصوى في المشروعات الصغيرة نظرا لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفر مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية مم يؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية . وتحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا الوضع يحقق سرعة دوران رأس المال العامل نضرا لصغر حجم المخزون السلعي وقصر دورة الإنتاج .

7) **القدرة علي التكيف مع متغيرات السوق:**

تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة مثل:

- تركيبة القوى العاملة.
- سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل (كمية الإنتاج أو النوعية).
- سهولة تغير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة .
- القدرة على مواجهة الصعوبات في الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

8) **قصر فترة الاسترداد:**

هي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار المشروع من واقع تدفقاته النقدية نتيجة:

- لصغر حجم رأس المال المستثمر
- سهولة التسويق
- زيادة دورات البيع
- قصر دورة الإنتاج

والمشروعات الصغيرة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات

9) أداة تدريب ذاتي:

- المؤسسات الصغيرة هي: مراكز تدريب لأصحابها والعملين بها بحيث تساعد على خلق كادر تقني يعتبر ضمن البيانات الأساسية لتنمية.
- تلعب دورا حاسما في طرح التكنولوجيا الجديدة بفعلية أكبر وتكلفة أقل.
- تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات (ساهمت بـ 60 % من الاختراعات الرئيسة في القرن العشرين، مثل طائرات وآلات التصوير، وأجهزة النقل الأوتوماتكية، والمحركات النقالة، والحاسبات الإلكترونية).
- تقديم الأفكار للازمة لتطوير التشكيلة السلعية التي تنتجها المشروعات الأخرى، مثال شركة جنرال إلكتريك استفادت من أفكار المؤسسات الصغيرة في تطوير تشكيلتها الصناعية من الأفران والحاضن الكهربائية.

10) **سهولة الدخول في السوق والخروج منه:** نسبة لانخفاض قيمة رأس المال الثابت والخاصة الماكينات والمعدات ولأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج في الصناعات الصغيرة ، وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية وارتفاع نسبة رأس المال إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع و سهولة تحويل أصول المشروع الصغيرة إلى سيولة للبيع دون التكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح للمنشآت الصغيرة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة بعكس المشروعات المتوسطة و الكبيرة.

11) **أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي** :إن إقامة المشروعات الصغيرة و التي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة على أن تظل متفرجة على ما يحدث حولها من خلال المشاركة بمدخراتها المتواضعة في المشروع الصغير و المساهمة أيضا في العملية الإنتاجية .

13) المرونة و القدرة على الانتشار نضرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلي تحقيق التوازن في العملية التنموية.

14) الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلي انخفاض مستويات رأس المال /العمل.

15) حرية اختيار النشاط المستحدث أو المستحدثين يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وترقية المبادرات الفردية وإدماج كل إرادة في الإبداع منعتها القدرات المالية من الاندماج في النشاط الاقتصادي

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات المصغرة

تلعب المؤسسة المصغرة أهمية الاقتصادية بالغة من خلال المساهمة في الكثير من الجوانب الوضع الاقتصادي العام، كما أن الأهمية الاجتماعية للمؤسسات لا تقل عن سابقتها من خلال بعث الاستقرار العام وتتمثل في:

1) قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتاحة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج السلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين، إضافة إلي قدرة هذه المؤسسات على العمل في مجال إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج

2) سهولة تأسيس المؤسسات المصغرة بحيث لا تحتاج إلى رأسمال كبير أو تكنولوجيا متطورة

3) قدرة هذه المؤسسة على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة

4) قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع وظروف المحلية وخاصة في المناطق التي لا تتوفر على بنى تحتية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة

5) قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من مخلفات الصناعة الكبيرة حيث تساعد وتسهل عملية التخلص من النفايات الملوثة للبيئة

6) قيام هذه المؤسسات بتخصيص في العمليات الإنتاجية أو الخدماتية التي قد تعجز المؤسسات الكبرى على القيام بها.

- نجاح الكثير من المؤسسات المصغرة في التركيز على التصنيع بعض الكيماويات الناتجة على تكرير البترول[1]
- سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة التقنية الإنتاجية المستخدمة في العيد من الصناعات مما أدي إلي إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية
- تساهم هذه المؤسسات في إنشاء صناعات محلية جديدة وتطوير صناعات قائمة وتوفير مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها المؤسسات صناعية الكبيرة

7) انحصار نشاط المشروعات الصغيرة غالبا في المنطقة التي تنشأ فيها مما يؤدي إلى اكتساب المشروع خبرة في معرفة سلوك وأذواق المستهلكين ورغباتهم وحجم الطلب الحالي والمستقبلي وبسبب قلة المخزون السلعي من المواد الأولية تجد المؤسسات الصغيرة سهولة في الدخول و الخروج من السوق في فترة زمنية قصيرة عكس المشروعات الكبيرة

8) قدرتها على التكيف مع المتغيرات المختلفة مثل تركيبة القوي العاملة أو سياسات الإنتاج والتسويق

والتمويل الأمر الذي يساعد على التقلبات

9) دعمها للاستهلاك المحلي كون أجور العمال فيها منخفض نسبيا وهذا مما يؤدي إلي ارتفاع وزيادة حجم الاستهلاك الكلي للعمال نتيجة لتوجيه كل أو معظم دخلهم نحو الاستهلاك وبصفة خاصة نحوى سلع الاستهلاكية

10) تعتبر المؤسسات المصغرة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق إستراتجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسطية بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخدمات المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي الإجمالي

[1] نبيل جواد ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مجد المؤسسة الجامعية لدراسة والنشر والتوزيع ،بيروت ،الطبعة الأولى ،ص 76-75

– إن انتشار طريقة الإنتاج على الدفعات لمواجهة طلبات الصغيرة من السلع أو خدمات معينة ساهم في إنشاء هذه المؤسسات الصغيرة لتقوم بأداء هذه الأعمال وجعلها أكثر قدرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين

11) مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة حيث أثبتت الدراسات التي أجريت محليا ودوليا أن المؤسسات الصغيرة قادرة على خلق فرص عمل أكثر مقارنة بالمشروعات الضخمة مع أخذ بعين الاعتبار حجم رأس المال المستثمر بعبارة أخرى إن تكلفة خلق فرصة عمل في المؤسسة المصغرة أقل من مثيلها في المؤسسة الكبيرة[1].

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة المصغرة

يسعى منشئ المؤسسة المصغرة إلى تحقيق عدة أهداف تختلف حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

أولا:

الأهداف الاقتصادية: يمكن جمع عدد كبير من أهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي :

- **تحقيق الربح:** إن استمرار المؤسسة في الوجود ليمكن أن يتم إلا إذا استطاعة أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها وبالتالي توسيع نشاطها لصمود أمام المؤسسات الأخرى
- **تحقيق متطلبات المجتمع:** عند قيام المؤسسات بعملية بيع منتجاتها فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة بها سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الجهوي أو دولي.
- **كتلة الإنتاج:** يتم ذلك بواسطة الاستعمال الرشيد لعوامل إنتاج ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والتدقيق للإنتاج والتوزيع بإضافة إلى المراقبة تنفيذ هذه الخطط والبرامج.[2]

ثانيا:

الأهداف الاجتماعية: من بين هذه الأهداف للمؤسسة المصغرة نجد أهداف اجتماعية حيث تتمثل في:

[1] مرجع سابق الذكر ، نبيل جواد ص 79

[2] بن ساعد وسيلة ،تقييم المؤسسة ودوره في تحقيق ميزة تنافسية ،جامعة بلعباس ، أطروحة لنيل شهادة الماجستير ،فرع مالية ومراقبة ،سنة 2015- 2016، ص23

- ✓ ضمان مستوى المقبول للأجور.
- ✓ يعتبر العامل من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها حيث يتقاضون أجورهم مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونيا وشرعيا وعرقيا إذا يعتبر العمال من العنصر الحيوي في المؤسسة.
- ✓ تحسين مستوى المعيشة للعامل: أي تحسين وعقلية الاستهلاك الذي يكون بتنويع وتحسين الإنتاج، وتوفير الإمكانيات المادية والمالية أكثر فأكثر للعمال من جهة المؤسسة من جهة أخرى.
- ✓ إقامة أنماط استهلاكية معينة: وذلك بتقديم المؤسسة منتجات جيدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الاستثمار والدعاية.
- ✓ الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: وهو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمر للمؤسسات من أجل تحقيق أهدافها.
- ✓ توفير التأمينات ومرافق للعمال: تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل تأمين صحي ضد الحوادث العمل وكذالك تقاعد.[1]

ثالثا:

الأهداف ثقافية والوقاية: نجد في:

- ✓ **توفير الوسائل ترقيمي وثقافية:** تشمل المؤسسات على اعتماد عملها على الاستفادة من وسائل الترفيه والثقافية التي توفرها لهم و لأولادهم من المسرح بمناسبات والرحلات نظر لتأثير هذا الجانب على المستوى الفكري للعامل وتحسين مستواه.
- ✓ **تدريب العمال المبتدئين:** مع التطور السريع الذي يشهده وسائل الإنتاج فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريبا كفيلا بإعطائها إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستعمالها استعمالا عقلانيا.
- ✓ **تخصيص أوقات الرياضة:** تعمل المؤسسات الخاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح العامل بمزاولة نشاط رياضي مما يجعل العامل يتخلص من الملل ويحتفظ بصحة جيدة.

رابعا:

[1] مرجع سابق الذكر، بن ساعد وسيلة ص 25

أهداف تكنولوجية: بإضافة مما سبق تؤدي المؤسسة دورا هاما في ميدان التكنولوجي نذكر منها:

- ✓ **البحث وتنمية:** مع تطور المؤسسات عملت على توفير الإدارة

المبحث الثالث: عوامل نجاح وفشل المؤسسة المصغرة و أهم تحدياته

إن قيام المؤسسة المصغرة على عدة عوامل تساعد في نجاحها من أجل تحقيق أهدافها المسطرة ولكن إن تم إخلال ببغضها أو إهمال بعض العناصر قد تؤدي إلى فشلها والحياد عن مسارها المتبع، وعلى الرغم من أهميتها الاقتصادية والاجتماعية واختلافها على أصناف الأخرى من المؤسسات فإنها ليست في مأمن من مجموعة من التحديات والمشاكل التي تتمكن من تخطي بعضها وترافقها أخرى طوال حياة المؤسسة.

المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسة المصغرة

تزداد فرص نجاح المؤسسة عامة إذا توفرت العنصر التالية:

1) **المالك لديه أهداف محددة:** على مدير العمل أو مالكه تحديد أهداف واضحة وصريحة للعمل الذي ينوي إقامته . وأصل من إيجاد المؤسسة وماذا تستخدم وما يجب القيام به في الأمد القصير و الطويل

2) **المعرفة الممتازة بالسوق:** إن وجود سوق يعني وجود عدد كافي من الزبائن، إذ يتم خلق الأسواق حتى لو بدت في البداية ضمنية غير ظاهرة أو أن بعض ما تطلبه الأسواق لم يتحقق بعد ولم يصل حد الإشباع والرضي المطلوب، المؤسسة المصغرة تستطيع بواسطة منتجاتها وسلوكيات عمالها وردود أفعال المنافسين لها النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها

ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة الوطيدة بين المؤسسة المصغرة وزبائنها هي السر وراء نجاحها حيث هذا النمط من العلاقات يسمح لها بتقديم خدمات شخصية فردية، وليس خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء من خلال عينات محدودة أو حتى واسعة من الأسواق كما هو الحال في الأعمال الكبيرة[1]، للمؤسسة المصغرة القدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق أو لمجموعات من الزبائن قد لا تكون هذه الأسواق جاذبة للشركات والمنظمات الكبرى بذلك فإن للمؤسسة المقومات لإشباع تلك الحاجات من خلال أساليب تسويقية خاصة.

[1] مرجع سابق الذكر ، فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ص 45

3) قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز وخاص: إن عمل المؤسسة على تقديم منتجات جديدة أو أصلية للسوق حتى ولو هذه السوق مزدحمة ومتخمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن غيرها من خلال المنتجات وتكنولوجيا الجديدة، فنادرا ما يبدأ المستثمر نشاطه دون امتلاكه القدرة على الإبداع والتجديد أو لتصور منفرد لرؤية ريادية يستطيع أن يجسدها في العديد من الأنشطة المختلفة.[1]

4) آليات الإدارة متكيفة مع التطور :إن استمرارية نجاح المؤسسة يستند إلى قابلية الاستجابة والفهم الجيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية التي يعبر عنها البعض بأنها آليات تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، فمعرفة حجم السوق يساعد على تحديد رأس المال الكافي في البدء بالاعتمال، ويمكن أن تتحدد في :

- قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية.
- قدرة الإدارة في إحداث التغير لصالح المشروع وإحداث التطور.
- قدرة الإدارة على تخطيط وتنظيم ومراقبة سير العمل و تطوير العمليات.
- القدرة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة .
- الخصائص الريادية وقدرتها على استحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها.

وهذه القدرات تتطلب القيام بكفاءة في دراسة بيئة العمل وإيجاد كافة الحلول للمشاكل مع صيانة الموارد وتنميتها والاستخدام الأمثل لها.

5) الحصول على عاملين أكفاء والمحافظة عليهم:

إن المؤسسة المصغرة قد لا توفر لديها الوقت الكافي في القيام بعملية اختيار واختبار معقدة للعاملين، وفي نفس الوقت لا يمكن إهمال هذه المرحلة المهمة التي تبين مدى قدرة الإدارة في حسن الاختيار والتدريب وتحفيز العاملين وتوظيفهم وتستثمر ما لديهم من قدرات، فلا يكفي المؤسسة امتلاك الموارد الملموسة كالأموال والأراضي والمباني... الخ، بل أصبحت الموارد المعنوية مثل المهارات والإمكانيات الإبداعية للعاملين والمسيرين

[1] مرجع سابق الذكر ، فتحي السيد أبو سيد أحمد ص 46

تلعب دورا هاما في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة وهو ما يعبر عنه اليوم بالاستثمار في رأس المال البشري، لتنمية المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات لتحيق أهداف المؤسسة.[1]

المطلب الثاني: أسباب فشل المؤسسات المصغرة

تبقى نسبة فشل المؤسسات المصغرة عالية في الدول سواء المتقدمة أو النامية رغم تفاوت هذه النسبة من قطاع إلا أخر ويمكن تقسيم أسباب الفشل إلى:

1) الإدارة الغير مناسبة : أي أن المدير أو مالك المؤسسة ليس لديه المهارات والمعارف الإدارية اللازمة ويمثل هذا الجانب 92 % من أسباب الفشل وتظهر خلال فترة نمو المؤسسة.
2) التمويل الغير المناسب: يكون التمويل غير المناسب بسبب ضعف الرقابة المالية مما يؤدي إلى نقص رؤوس المال أو نقص في السيولة فهناك العديد من المتغيرات المالية التي تؤدي إلي فشل المؤسسة.[2]
3) سوء تحكم في المخزون: تتمثل في عدم توازن كمية المخزون وتقديرات الشراء الخاطئة.
4) سوء إدارة الأموال وخاصة المبالغة في منح الائتمان: تتعرض معظم المؤسسات لضائقة مالية حسب منح الائتمان غير مضمونة بسبب اندفاع أصحابها لزيادة المبيعات.
5) ضعف القدرة على المنافسة وعدم قدرة العمل التجاري على منافسة التكاليف المنخفضة للمنافس الأكثر كفاءة.
6) الإفراط في التكاليف العامة والتشغيلية وضعف التدفق النقدي و السيولة.
7) أسباب متعلقة بالكساد الاقتصادي والمنافسة الشديدة والوضع الاقتصادي العام.
8) مشاكل أخلاقية وما يرتبط بحالات الغش و الاحتيال والمحسوبية
9) عدم وجود إستراتجية واضحة.[3]
10) عدم الاستفادة من التسهيلات و الامتيازات التي تمنحها الدولة لتشجيع الاستثمار ومنها المتعلقة بالمناخ الاستثماري.

- ✓ انكماش و الركود.
- ✓ ارتفاع معدل البطالة وتضخم.

[1] مرجع سابق الذكر ، مصطفى يوسف كافي ص 65 - 64
[2] مرجع سابق الذكر أسماء برهوم ص 48
[3] مرجع سابق الذكر، مصطفى يوسف كافي ص 66

- ✓ تدهور قيمة العملة.
- ✓ تقليص الإنفاق الحكومي.

11) صعوبة التصدير إلى الخارج لاعتبارات تتعلق بصعوبة عدم توفر أي نوع من حماية المنتج الوطني لوجود عراقيل إدارية مثل البيروقراطية.

12) خلط المسائل السالبة للمؤسسة: تعتبر الأكثر شيوعا وخطورة في فشل المؤسسة بصفة عامة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. قيام صاحب المؤسسة بالإنفاق من الأموال الخاصة بالمؤسسة على الأمور الخاصة به أو على نفقت عائلية وذالك على أساس أن المال ماله والمشروع يخصه

ب. اقتراض صاحب المؤسسة من البنوك باسم المؤسسة وصرفة على المناسبات الاجتماعية ثم تسديد الدين من ميزانية المؤسسة.[1]

ت. عدم الإحتفاض بالاحتياط المالي وفقا لم تقتضي بها قواعد المحاسبة مما يؤدي إلى انهيار المؤسسة

13) موقف الدائنين : حيث يصر الدائنين على تسديد العمل لما يستحق لهم فقد تستحق على العمل ديون للممولين وغيرهم ولا يمكن السداد مما يؤدي إلى تصفية رسميا.

14) هبوط قيمة الموجودات: يحصل نتيجة الكساد الاقتصادي حيث يفقد المخزون من قيمته الفعلية أي تصبح قيمة المخزون أقل من كلفته الحقيقة وهذا يمكن أن يحصل مع الأراضي والمباني.[2]

المطلب الثالث :التحديات والمشاكل التي توجهها المؤسسة المصغرة:

لكل مؤسسة لها معوقات ومشاكل تعترض مسيرة نموها وتطورها، والمؤسسة المصغرة من بين المؤسسات التي تتعرض لجملة من العراقيل والتي يعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا يساعد بالحث على أفضل السبل و الوسائل لمعالجتها وتفاديها ومن بينها نذكر:

[1] مرجع سابق الذكر ،نبيل جواد ص 165
[2] سعاد برنو طي ،إدارة الأعمال الصغيرة ، دار وائل ، جامعة كاليفورنيا ، الطبعة الأولى سنة 2005 ص 93

1) معوقات التخطيط الإستراتيجي : إن عدم اهتمام أصحاب المؤسسات المصغرة لعملية التخطيط الإستراتيجي يؤدي في بعض الأحيان إلي فشل المشروع وعدم القدرة على الاستمرار وتراجع أهمية الخطة أنها تساعد المؤسسة على تحقيق قوة تنافسية في السوق والمحافظة عليها وتمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيتها.[1]

2) معوقات تمويلية : تعتبر إشكالية التمويل للمؤسسات أحد العقبات الرئيسية التي تقف أمام نموها وتطورها لافتقار بعض المؤسسات القدرة على التمويل لازم لميزانية النشاطات. < تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر في مراحل نموها نظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظرا لصغر حجم على نقود الموردين.[2]

3) معوقات تسويقية : وفي غياب خطة تسويقية كاملة بسبب ما تكلفه من أموال تؤثر على ميزانية المؤسسة في المراحل الأولى من نشاطها ونلخصها في نقاط تالية:

- افتقار الصناعات الصغيرة للمهارات التسويقية المر الذي يجعلها تبحث على وسيط لتموين.
- عدم القدرة على مسايرة التغيرات في اتجاه السوق يؤدي بها إلى خسائر مفاجئة وغير متوقعة.
- افتقار الكثير من المؤسسات لمعير الجودة الأمر الذي يقلل من فرصة المنافسة لمنتجاتها.
- فتح باب الإستراد مما يسمح للمنتجات الأجنبية من غزو الأسواق المحلية.[3]

4) المعوقات الاقتصادية: هي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار وتتمثل في حصول انكماش أو ركود اقتصادي خاصة في قطاع تكون فيه المؤسسة مرتبطة به مما يعيق تشغيل

5) معوقات فنية: وهي إلى تظهر في حالة عدم الاعتماد على أصول علمية صحيحة في الخطة لتمكن من اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المؤسسة حيث < تعتبر الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية وتوافر المعلومات الحديثة و الدقيقة حول حركة الأسواق ضرورية لإقامة و استمرار أي مشروع.[4]

[1] خرادل محمد ، محاولة نمذجة عوامل نجاح المؤسسات المصغرة المستحدثة في إطار آليات الدعم تشغيل الشباب في الجزائر ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي ،قسم علوم العلوم الاقتصادية ،سنة 2020 – 2021 ص 54 - 55

[2] ليت عبد الله قهيوي ، مشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة و دورها في عملية التنمية ص 34

[3] مرجع سابق الذكر، فتحي السيد عبده سيد أحمد ص 90

[4] مرجع سابق الذكر نبيل جواد ص 159

مما يكتب للكثير من المؤسسات بالفشل أو تغير نشاطها ثم تليها مشكلة الحصول على الموقع المناسب إلى صعوبة الحصول على مدخلات لاسيما في المؤسسات الصناعة

6) معوقات إدارية: هي محدودية الخبرة في المجالات الإدارية على الرغم من أن المؤسسات المصغرة تعتبر المستقطب الأساسي للمقاولين ،وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المؤسسة إلا أن هناك مشاكل تتمثل في مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية وما يصاحب ذلك من عدم إتباع أساليب وإجراءات الإدارة الصحيحة في التصرف.

-عدم وضوح الأنظمة والإجراءات المرتبطة بعمل هذه الصناعات.[1]

7) معوقات قانونية وتشريعية: وتتمثل في الافتقار إلى هيكل تنظيمي قانوني محكم يتماش وخصوصية المؤسسات المصغرة يخدم أهدافها ويوفر لها بيئة ملائمة تسمح لها بالاستمرارية وتوسع وهو ما تسعى إليه مختلف الدول جاهدة من خلال إصدار قوانين جديدة أو تعديل ما هو موجود

8) النمو الغير المسيطر عليه: كل مؤسسة مصغرة تسعى إلى تحقيق مستويات عالية من النمو لكن النمو يجب أن يكون مخططا له ومسيطر عليه، لأن التوسع يتطلب رؤوس أموال جديدة تأتي من الأرباح المحتجزة أو من الأموال خاصة لصاحب المؤسسة ولا يحبذ هنا الاقتراض وحتى يكون التوسع مجديا يجب أن يصاحب بتغيرات جذرية في أسلوب العمل، حيث أ، زيادة حجم العمل وتعقيداته يتطلب إدارة ذات كفاءة عالية.[2]

بالإضافة إلى تحديات أخرى وهي

- ارتفاع تكلفة الإنتاج وذالك لاعتماد أغلب هذه الصناعات على التكنولوجيا الغربية.
- غياب التنسيق من حيث الإنتاج وتوزيع وتسويق وتحسين مستوى الأداء.
- التوجه الضعيف نحوى اندماج وعدم المعرفة ودراية التامة بالإجراءات الواجب اتخاذها.[3]

[1] مرجع سابق الذكر، خرادل محمد ص 54
[2] مدخل خالد ، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر (2005 – 2006) رسالة لنيل شهادة الماجستير ،قسم علوم الاقتصادية ، فرع تحليل مالي ، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2011 – 2012 ص 36
[3] مرجع سابق الذكر، نبيل جواد ص 162

الخلاصة

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات المصغرة والتي تبين من خلالها الاختلاف في اختيار المعايير التي تحكم تعريف الموحد لها وتعريف النجاح بالنسبة لها ومفهوم المؤشرات المالية محل الدراسة والأهمية التي تكتسبها مرورا بنشأتها ومراحل تطورها في بعض الدول التي اهتم بها وصولا إلى أهم المميزات والخصائص التصنيفات التي تكون عليها.

كما تطرقنا إلى الأدوار التي تلعبها المؤسسة المصغرة في بعض الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والمتخلفة واهم عوامل نجاح المؤسسة وفشلها وتحديات والمعيقات التي تواجه استمرار.

وكحوصلة شاملة وجدنا بالرغم من اختلاف المختصين والباحثين حولها إلا أنهم اجمعوا على الدور الذي تلعبه والأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من إختلالات على جميع الأصعدة و ضرورة دعم تنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثاني: دراسة إحصائية لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: دراسة تحليلية للمؤشرات الغير مالية

المطلب الأول: دراسة إحصائية لمؤشرات المالية وغير المالية

إن تناول أي دراسة علمية تتطلب وضع فرضيات محددة بقصد التحقق منها وبما أن الدراسة تهدف إلى إبراز أهم المحددات الرئيسية لعوامل نجاح المؤسسات المصغرة المستحدثة في إطار جهاز ANADE فإن أحسن وسيلة للوصول إلى محددات هو القيام بدراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة من خلال البيانات المتحصل عليها :

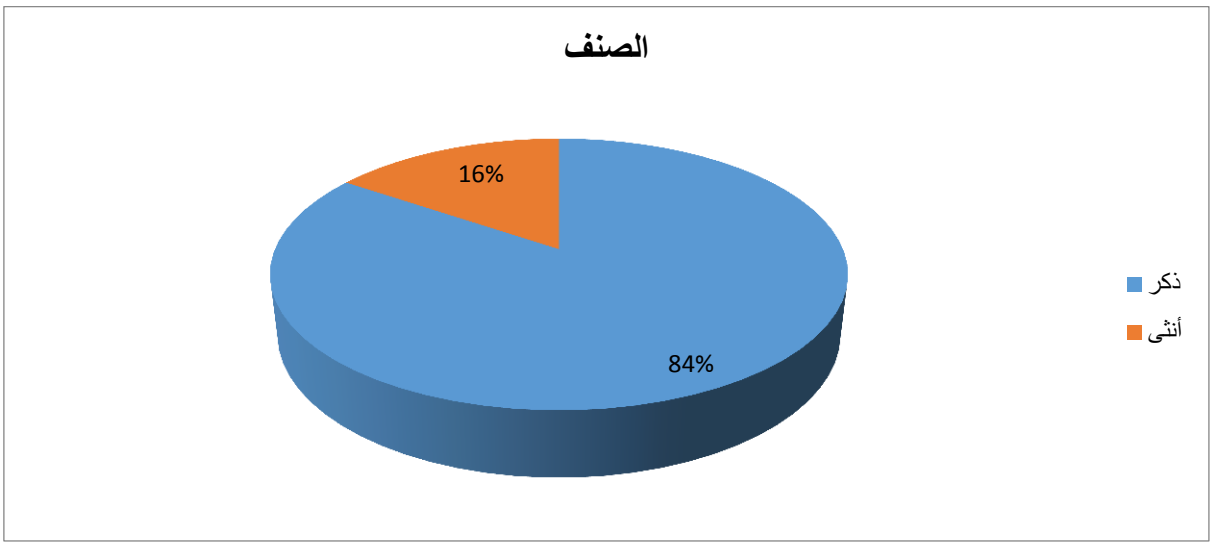
1) توزيع أفراد العينة حسب الصنف

الجدول رقم(1-1): توزيع أفراد العينة حسب الصنف

الصنف	العدد	النسبة المئوية
ذكر	49	84.48 %
أنثى	9	15.52 %
المجموع	58	100 %

المصدر: إعداد الطالبين باعتماد على نتائج الاستبيان

الشكل رقم 01: نسبة المئوية لذكر والأنثى



يبن الجدول أعلاه أن نسبة % 84.48 من عينة الدراسة أنهم ذكور و% 15.52 من عينة الدراسة إناث، تتفق هذه الدراسة نوعا ما مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، حيث يسيطر الذكور على إنشاء المؤسسات المصغرة، وهذا راجع للفكر السائد إن أصحاب المؤسسات يخلق لديهم الوقت الكافي للتفرغ للشؤون العائلية.

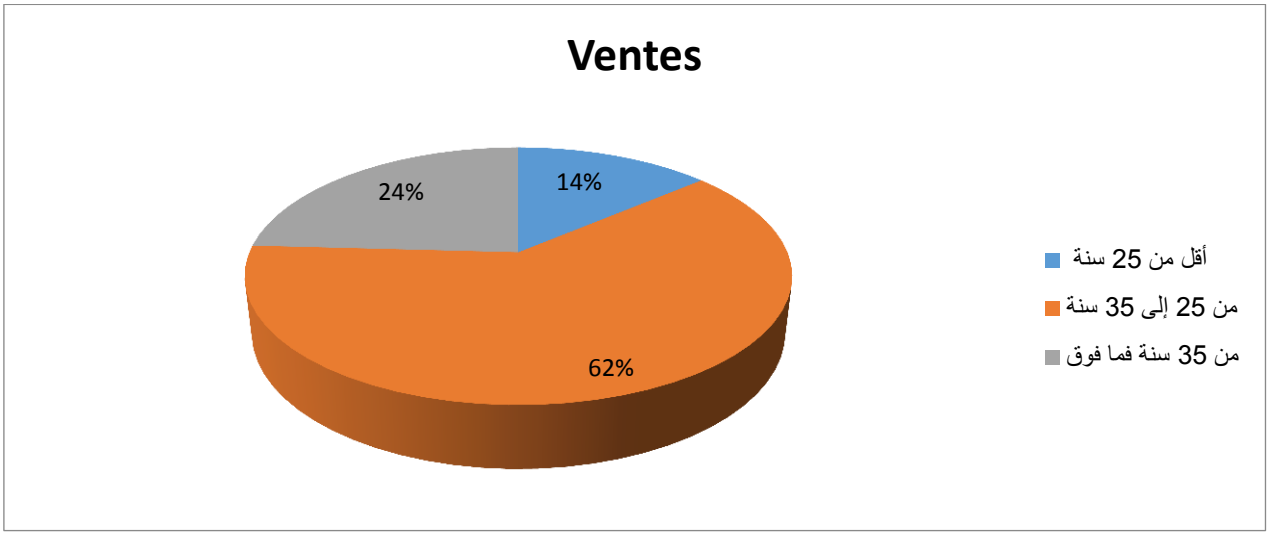
2) **توزيع أفراد العينة حسب السن**: في هذا السياق يمكن تقسيم إلى ثلاث الفئات

- الفئة الأولى أقل من 25 سنة
- الفئة الثانية من 25 سنة إلى 35 سنة
- الفئة الثالثة من 35 سنة فما فوق

الجدول رقم(2): توزيع الأفراد حسب السن

السن	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	8	13.79 %
من 25 سنة إلى 35 سنة	36	62.07 %
من 35 سنة فما فوق	14	24.14 %
المجموع	58	100 %

المصدر: إعداد الطالبين باعتماد على نتائج الاستبيان



يبين الجدول أعلاه أن الأفراد الذين تقل أعمارهم عن25 سنة يشكلون ما نسبته 13.79 % من عينة الدراسة، مقابل62.07 % من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 25 إلى 35 سنة و الأفراد التي تتراوح أعمارهم من 35 سنة فما فوق نسبة بلغت 24.14 %من عينة الدراسة.

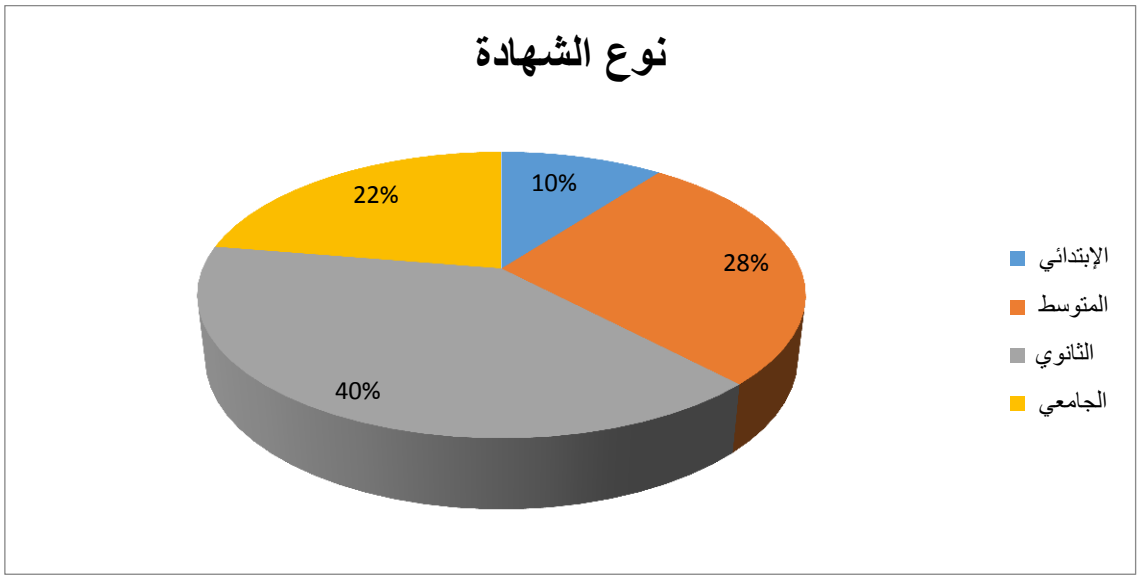
وهذه النتائج تتطابق مع الواقع وقد يرجع سبب ارتفاع نسبة الأفراد من الفئة التي تتراوح ما بين 25 الى 35 سنة إلى أن الشباب في هذا السن تجتمع فيه مميزات المناسبة لإنشاء مؤسسة، حيث الفرد في هذا السن يكون قد أكمل دراسته، وقد تحصل على خبرة وتجربة مهنية مما قد يشكل بعدا إيجابيا في إنشاء مؤسسة والاتجاه إلى مقولاتي، كما أن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للبلد تجعل الشباب غالبا ما يشرعون في إنشاء المؤسسات ابتداء من السن 25 سنة، أما بالنسبة لفئة 35 سنة فما فوق فإن الوضع مختلف تماما لأنه في هذه المرحلة الشاب عموما ما يكون مستقرا وله وضعية اجتماعية ومهنية تربطه (متزوج وله أطفال، موظف....الخ) لذا فإنه في هذا السن من الصعب على الفرد الاتجاه نحو المقولاتية، أما فئة الأقل من 25 سنة فإن الفرد يكون له ارتباطات دراسية أو عدم خبرة ميدانية أو ضعف القدرة المالية (رأس المال)،مما يصعب عليه الولوج إلى المقاولة.

3) **توزيع الأفراد حسب نوع الشهادة:** وينقسم النوع الشهادة المتحصل عليها

الجدول رقم(3): توزيع الأفراد العينة حسب الشهادة

نوع الشهادة	العدد	النسبة المئوية
الابتدائي	6	10.34 %
المتوسط	16	27.57 %
الثانوي	23	39.67 %
جامعي	13	22.41 %
المجموع	58	100 %

المصدر: إعداد الطالبين باعتماد على نتائج الاستبيان



تناولت العديد من الدراسات التجريبية في المقاولاتية العلاقة الموجودة بين المستوى التعليمي للمنشئ وعملية إنشاء المؤسسات، ونادرا ما نجد دراسات تجريبية درست تأثير نوع الشهادة على المؤسسات،

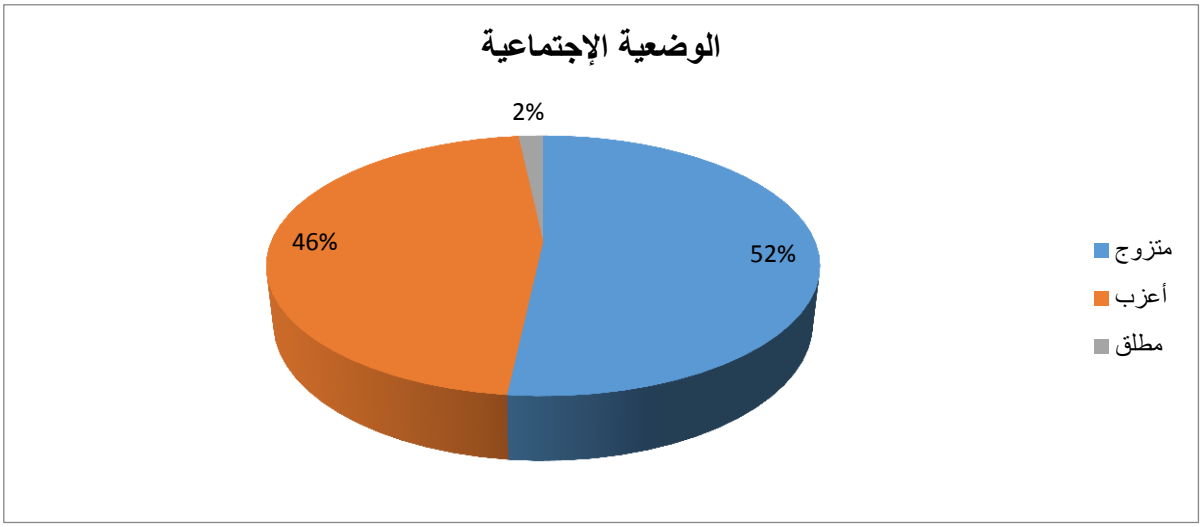
حيث نجد أكبر نسبة من شهادة أصحاب المؤسسات المصغرة هي شهادة الثانوي بنسبة 39.67 % هذا نتيجة توجه أغلب الشباب بعد شهادة البكالوريا إلى عالم الشغل وخاصة في حالة الرسوب وإنشاء مؤسساتهم الخاصة، ثم يليها التعليم المتوسط بنسبة 27.57 % بحكم هذه المرحلة ينفر تلاميذ من المدارس فيلجئون إلى معاهد التكوين ومنه إلى إنشاء المؤسسة، بعدها شهادة الجامعة بنسبة 22.41% فهنا إما يجد منصب عمل حكومي وهذا قليل أو ينشأ مؤسسته الخاصة، وأخيرا شهادة الابتدائي بنسبة 10.34 % والتي أغلبها من طالبي العمل وهذا لافتقارهم للمؤهل أو الشهادة

4) توزيع المؤسسات حسب الوضعية الاجتماعية:

جدول رقم (4): توزيع المؤسسات حسب الوضعية الاجتماعية

الوضعية الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوج	30	51.72 %
أعزب	27	46.55 %
مطلق	01	1.72 %
المجموع	58	100 %

المصدر:إعداد الطالبين باعتماد على نتائج الاستبيان



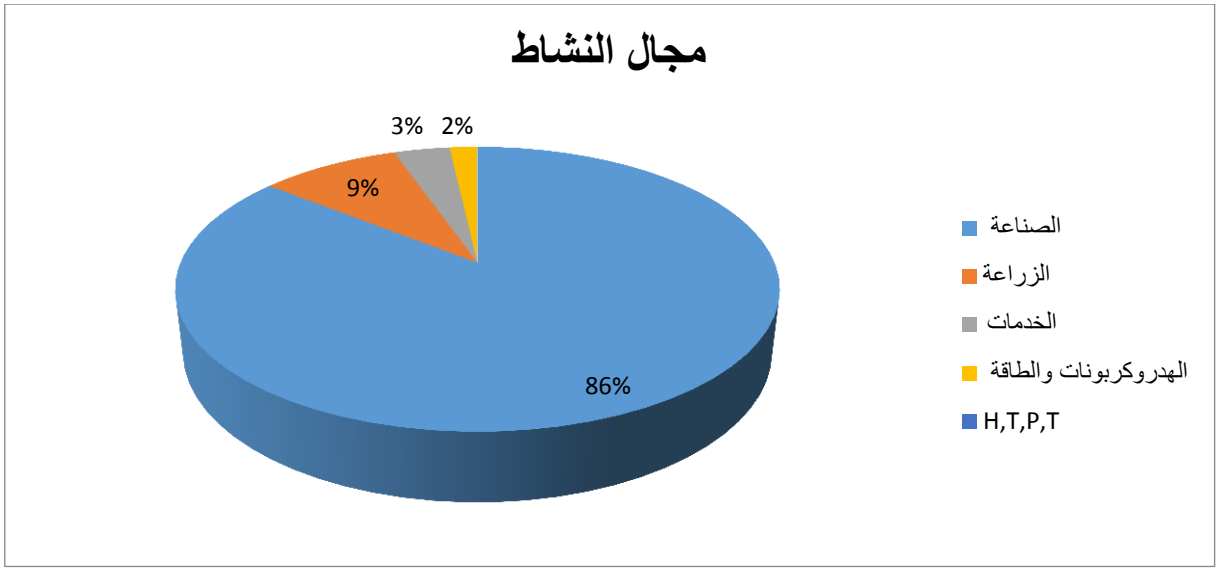
من الجدول أعلاه يتبين أن هناك تقارب مابين نسبتي المتزوج والأعزب فالأولى بلغت نسبة 51.72 % والثانية نسبة 46.55 % وهذا من أجل كسب الأرباح إما من أجل مكاسب شخصية أو عائلية.

5) توزيع المؤسسات حسب مجال النشاط

الجدول رقم(5): توزيع المؤسسات حسب مجال النشاط

مجال النشاط	العدد	النسبة المئوية
الصناعة	**48**	**82.76 %**
الزراعة	**05**	**8.62 %**
الخدمات	**02**	**3.45 %**
الهيدرو كربونات والطاقة	**01**	**1.72 %**
H.T.P.T	**02**	**3.45 %**
المجموع	**58**	**100 %**

المصدر: إعداد الطالبين باعتماد على نتائج الاستبيان



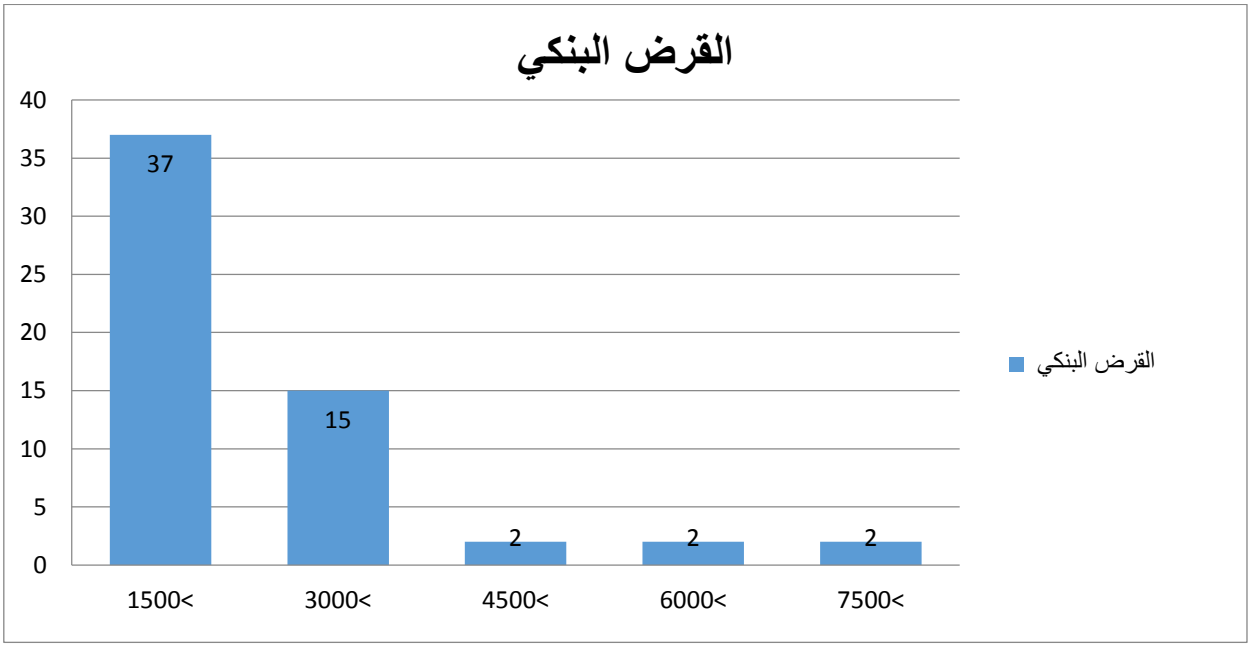
نلاحظ من الجدول أعلاه أن النشاط المهيمن للمؤسسات المصغرة هو الصناعة بنسبة 82.76 % ويرجع السبب إلى الطلب السوقي على المنتجات ولسهولة هذا النوع من النشاط ثم تليه الزراعة بنسبة % 8.62 وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة وحتى النامية التي تحاول تنويع اقتصادها وهذه راجع لصعوبة إيجاد اليد العاملة ونقص الدعم والمرافقة الميدانية ثم يليه قطاع الخدمات و H.T.P.T بنسبة % 3.45 راجع إلى حاجة هذه القطاع إلى راس مال كبير نسبيا ثم يأتي قطاع الهيدرو كربونات والطاقة بنسبة 1.72 % وهذا راجع لضعف الشديد في التكنولوجيا المتوفرة في الجزائر يجعل من الصعب مزاولة هذا النشاط.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية للمؤشرات المالية

01-توزيع المؤسسات حسب قيمة القرض البنكي:

جدول رقم (6): توزيع الأفراد حسب قيمة القرض البنكي

قيمة القرض البنكي	العدد
1500<	**37**
3000<	**15**
4500<	**2**
6000<	**2**
7500<	**2**

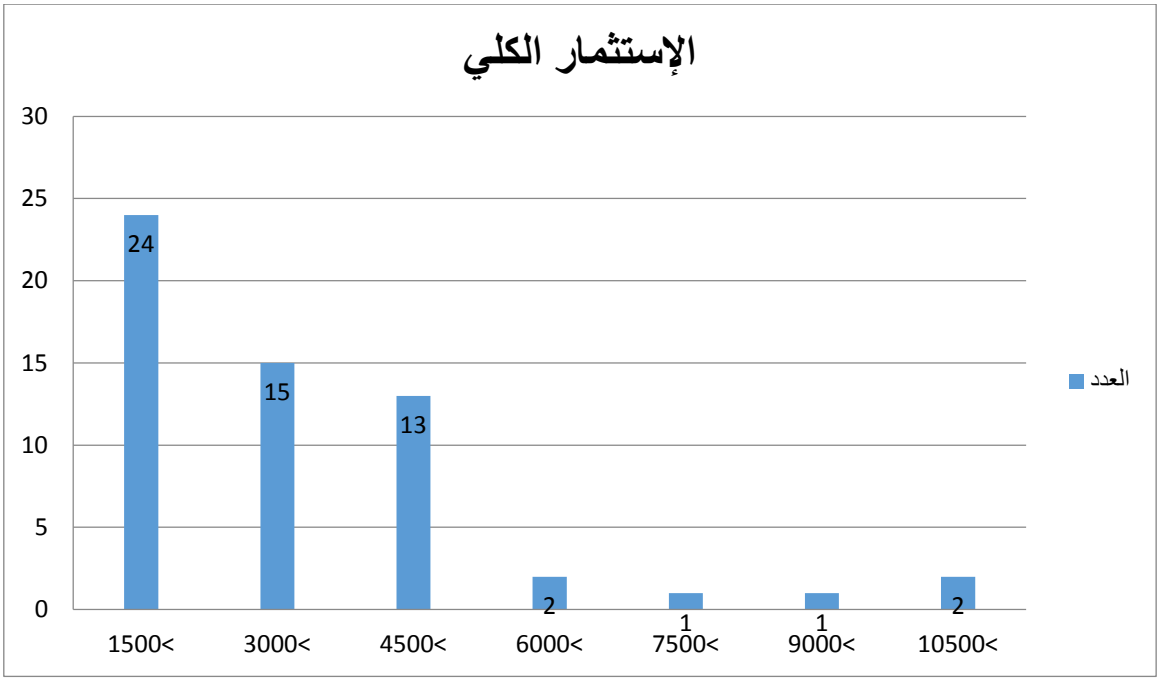


تبين من الجدول أعلاه أن أكثر قيمة للقرض البنكي المأخوذة من طرف المؤسسات المصغرة هو 1500< وهي أخفض قيمة له بعدد 37 مؤسسة هذا راجع إلى أن أغلب المؤسسات المصغرة تبدأ بقيمة صغيرة نسبيا خوفا من فشل المشروع وعدم القدرة على السداد وتليها قيمة 3000< وهي القيمة المتوسطة بعدد مؤسسات 15 والذي يأخذ من مؤسسات تتحمل مخاطرة أكثر أما باقي القيم فإن عدد المؤسسات قليل جدا ويأخذ من المؤسسات التي تتطلب رأس مال كبير لبدأ بالمشروع مع تحمل المخاطرة الأكبر كما أن المؤسسات المصغرة البنوك لا تثق فيه لعدم توفر الضمانات الكافية من أجل إرجاع هذه القروض.

02-توزيع المؤسسات حسب الاستثمار الكلي:

قيمة TOTAL FIN	العدد
1500<	24
3000<	15

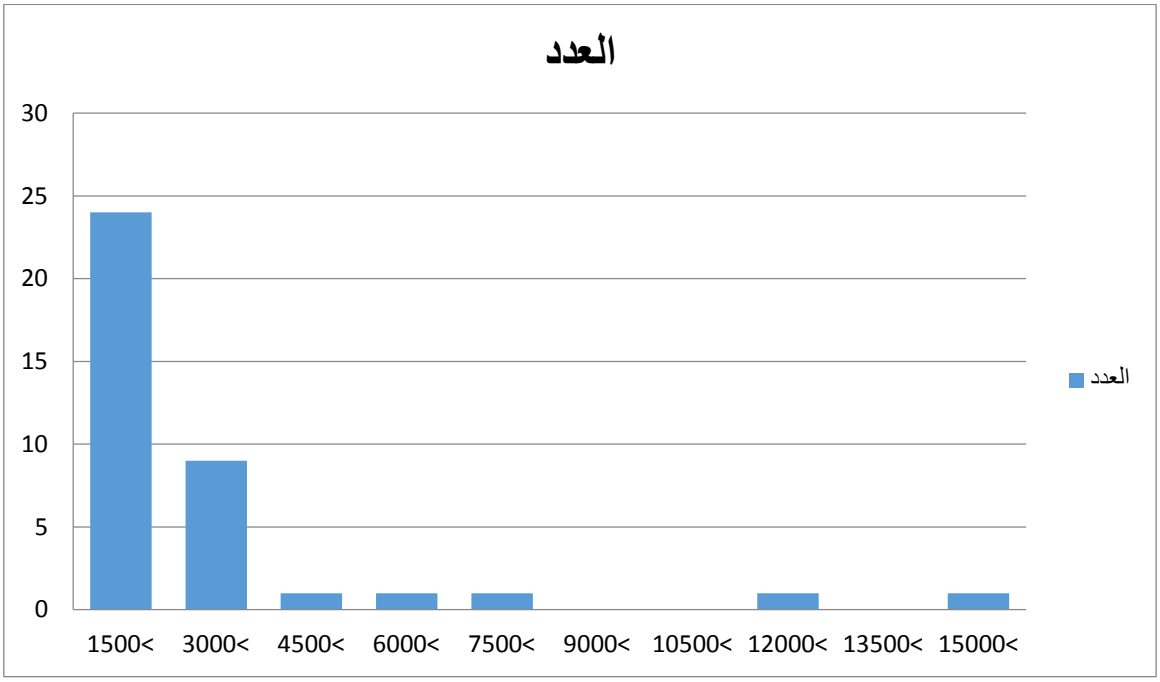
4500<	13
6000<	2
7500<	1
9000<	1
10500<	2



يتبين من الشكل أعلاه أن 24 مؤسسة لا يتجاوز فيها قيمة الإستثمار عن 1500 و15 مؤسسة محصور بين 1500 و3000 و 13 مؤسسة محصور فيها الاستثمار بين"3000 و4500 كما أن 6 مؤسسات فقط تجاوز فيها قيمة الاستثمار عتبة 4500 وهذا ما يعني أن المؤسسات المصغرة نسبة الاستثمار فيها ضئيلة وذالك لعدم توفر الأموال الأزمة لذلك .

03-توزيع المؤسسات حسب الإنتاج المباع:

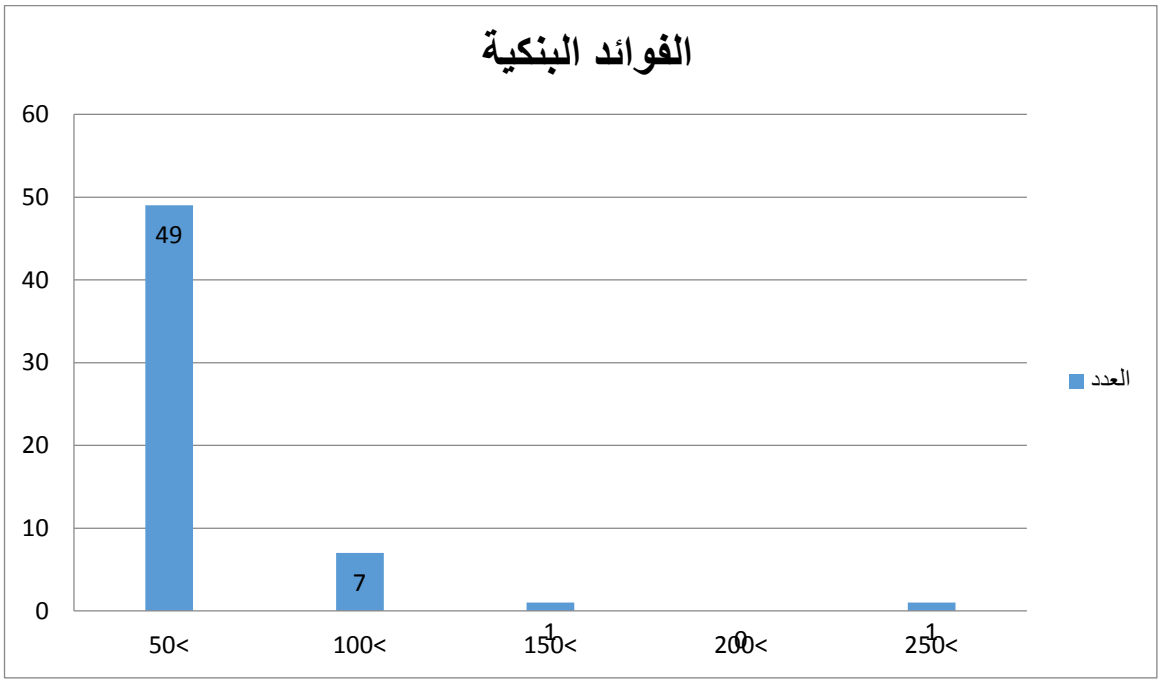
الإنتاج المباع	العدد
1500<	24
3000<	9
4500<	1
6000<	1
7500<	1
9000<	0
10500<	0
12000<	1
13500<	0
15000<	1



يتبين من الشكل أعلاه أن قيمة إنتاج المباع هي أقل من 1500في 24 مؤسسة هذا راجع إلى عدم قدرة هذه المؤسسات على مواكبة السوق ومعرفة أحواله، و9 مؤسسات تحقق قيمة ما بين من 1500 إلى 3000 وهي مؤسسات تتبع نظام تسويق خاضع لمواصفات حديثة، وكلما ارتفعت المبيعات نلاحظ انخفاض عدد المؤسسات، حيث أنه لتحقيق رقم كبير من المبيعات يجب أن مجموعة من الشروط كالمعرفة السوقية والخبرة السابقة و توفير منتجات ذات جودة ونوعية وسعر معقول وهذا ما يتوفر في مؤسسة التي حققت رقم مبيعات 15000

04- توزيع المؤسسات حسب الفوائد البنكية:

قيمة الفوائد البنكية	العدد
50<	49
100<	7
150<	1
200<	0
250<	1

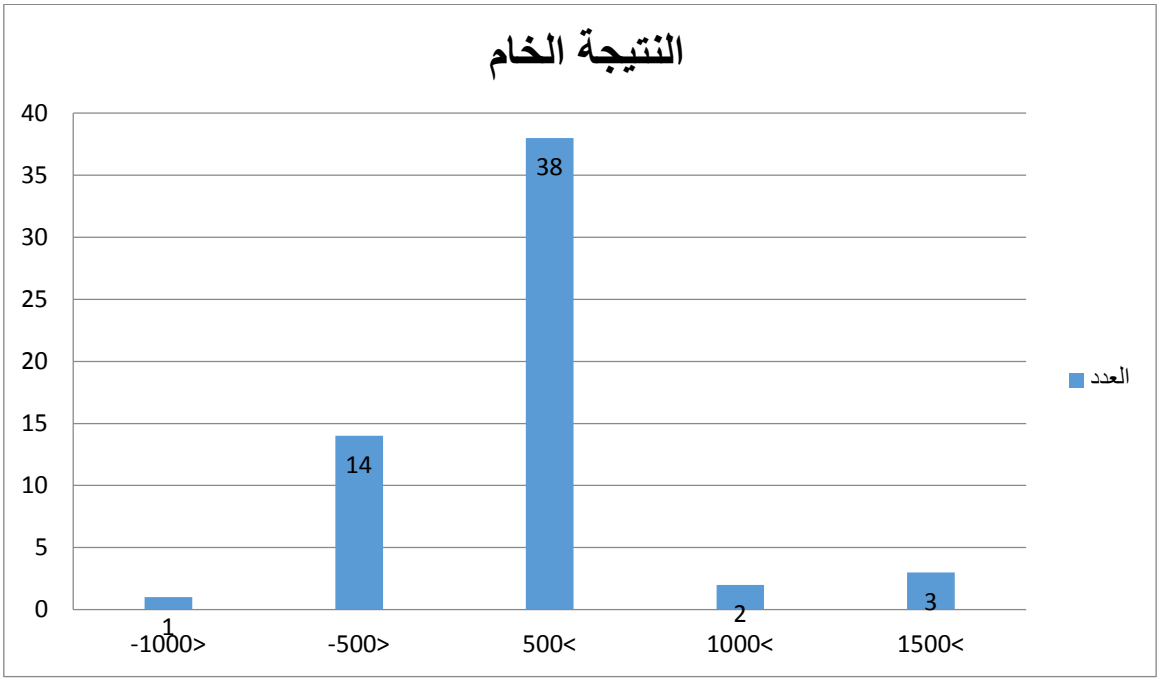


تبين من الشكل أعلاه أن غالبية المؤسسات توجه نحو بنوك التي تفرض فوائد ضئيلة فهناك 49 مؤسسة مصغرة خاضعة لهذه الفوائد هذا راجع إلى صغر قيمة القرض البنكي وتوجه غالبية أصحاب المشاريع إليها فيما توجد مؤسسات قليلة جدا توجه إلى الفوائد المرتفعة نسبيا وهذا راجع إما لفترة طلب القرض قد تكون فيها الفوائد عالية أو فترة سداد طويلة أو قيمة القرض مرتفعة

05- توزيع الأفراد حسب النتيجة الخام:

القيمة	العدد
-1000>	**1**
-500>	**14**
500<	**38**
1000<	**2**

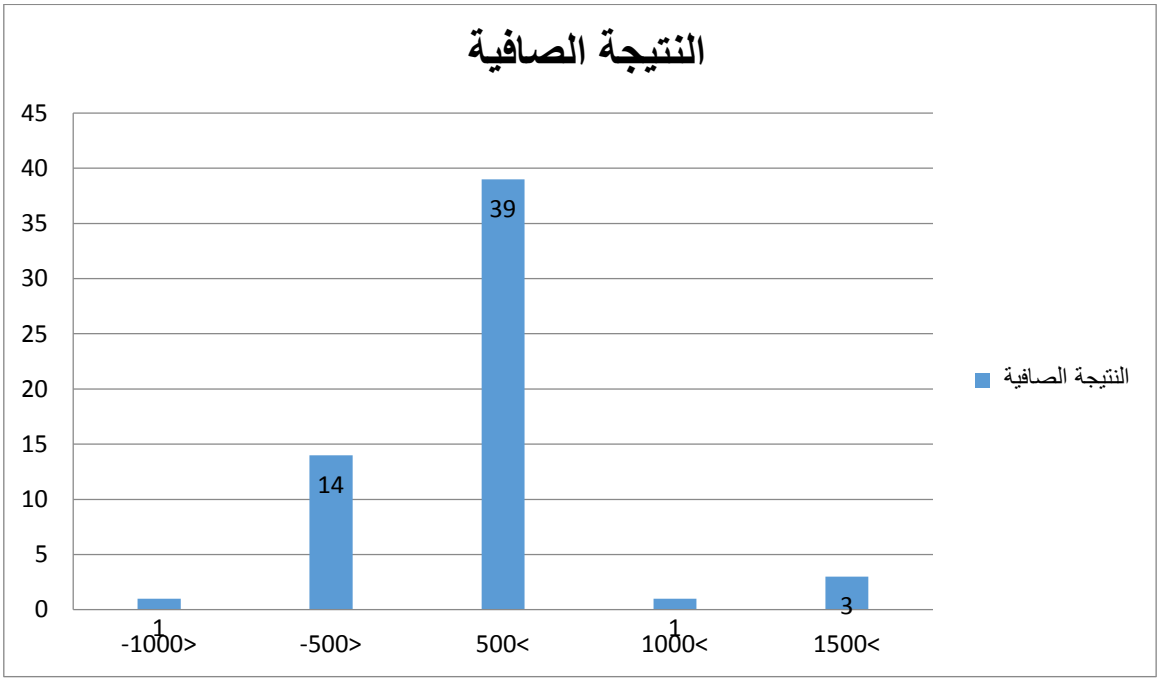
1500<	3



نلاحظ من الشكل أعلاه أنه هناك 15 مؤسسة لديها نتيجة سالبة أي إن لديها عجز مالي وهذا راجع إلى فشل هذه مؤسسات في تحقيق أرباح كما أنه هناك 38 مؤسسة تحقق قيمة 500 < وهذا يدل على أنها مؤسسات إما حديثة أو أنها بالكاد تغطي نفقات الإنتاج وتحقق أرباح ضئيلة ، وهناك 5 مؤسسات حققت ما يقارب 1500 وهذا لتوفر عوامل النجاح اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة والتي تتمثل في أكبر ربح ممكن.

06- توزيع الأفراد حسب النتيجة الصافية

القيمة	العدد
-1000>	1
-500>	14
500<	39
1000<	1
1500<	3



نلاحظ من الشكل أعلاه أنه في هذه الحالة لا يوجد فرق بين النتيجة الخام والنتيجة الصافية لأن هذا النوع من المؤسسات لا يطبق عليه الضريبة على الأرباح.

خلاصة الفصل الثاني:

قمنا بتخصيص هذا الفصل من دراستنا إلا الجانب التطبيقي، وكانت غايتنا هي تطبيق ما تم التوصل إلية في الجانب النظري واختبار ما مدى تأثيره على إنشاء و نجاح المؤسسة المصغرة، وتحقق كذالك من صحة فرضيات الدراسة التي تم افتراضها.

فقمنا بدراسة عينة تتكون من 58 مؤسسة وأخذ مجموعة من المؤشرات المالية والغير المالية وما مدي تأثيرها على ظهور و نجاح المؤسسة المصغرة، ويمكن تلخيص النتائج فيما يلي.

- أنه كلما ارتفع المستوي الدراسي زاد إقبال الأشخاص على تأسيس المؤسسات المصغرة وتأسيس مشاريع خاصة بهم.
- الرجال هم أكثر رغبة من الإناث في إنشاء المؤسسات المصغرة.
- أن أكثر المؤسسات المصغرة الموجودة في السوق هي صناعية.
- أن المؤشرات المالية لا تؤثر على نجاح المؤسسة المصغرة.

الفصل الثالث: الدراسة قياسية

الدراسة

(تطبيق الانحدار اللوجستي)

الدراسة القياسية:

في الدراسات العلمية هناك العديد من المؤشرات الإحصائية التي تسمح لنا بدراسة علاقة بين متغيرين

الفرض الصفري: نموذج الانحدار غير معنوي أي أن المتغيرات المستقلة (المؤشرات المالية) لا تأثر على المتغير التابع (النجاح)

الفرض البديل: نموذج الانحدار معنوي أن المتغيرات المستقلة (المؤشرات المالية)تأثر المتغير التابع (النجاح)

01- البيانات المتضمنة في التحليل

الجدول (2-1)

Case Processing Summary

Unweighted Cases[a]		N	Percent
Selected Cases	Included in Analysis	58	100،0
	Missing Cases	0	،0
	Total	58	100،0
Unselected Cases		0	،0
Total		58	100،0

a. If weight is in effect، see classification table for the total number of cases.

المصدر: مخرجات برنامج spss

يوضح هذا الجدول العدد والنسبة المئوية للحالات التي تم تضمينها في التحليل، ونظرا لعدم وجود بيانات مفقودة في مجموعة البيانات فإن هناك توافق في قيم العدد الإجمالي

02- جدول التصنيف

يبين الجدول التالي عدد المؤسسات المصغرة الناجحة والفاشلة النسبة المئوية لكل منهم

الجدول (2-1)

Classification Table[a،b]

	Observed		Predicted		
			la_reussite		Percentage Correct
			Fail	Success	
Step 0	la_reussite	Fail	41	0	100،0
		Success	17	0	،0
	Overall Percentage				70،7

a. Constant is included in the model.

b. The cut value is ،500

المصدر: مخرجات برنامج spss

اختبار **Wald chi square** يختبر الفرضية الصفرية بأن الثابت يساوي الصفر وقد تم رفض الفرضية لأن القيمة المدرجة في sig=0.02 وهي أقل من مستوى المعنوية 05،0 أي الثابت لا يساوي 0

03- جدول المتغيرات داخل المعادلة

الجدول (2-3)

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 0	Constant	-،880	،288	9،314	1	،002	،415

المصدر: مخرجات برنامج spss

هذا اختبار الدرجة يستخدم لتنبأ بما إذا كان المتغير المستقل سيكون مهما في النموذج أم لا بالنظر الى قيمة SIG يمكن أن نرى أن المتغيرات التنبؤية ليست معنوية أي إن ليس لها تأثير على المتغير التابع

04- جدول المتغيرات داخل المعادلة

الجدول (2-4)

Variables not in the Equation[a]

			Score	df	Sig.
Step 0	Variables	prêt_bancaire04	2،791	1	،095
		total_fin04	2،529	1	،112

	production_vendue04	1،732	1	،188
	frais_financieres04	1،210	1	،271
	RESULTAT_BRUT_LEXERCICE04	،931	1	،335
	Impot_sur_benefices04	2،454	1	،117
	resultat_net04	،730	1	،393

a. Residual Chi-Squares are not computed because of redundancies.

المصدر: مخرجات برنامج spss

05- اختبار كأي مربع:

H0 : لا توجد علاقة بين المتغيرات

H1 : توجد علاقة بين المتغيرات

إذا كانت قيمة كآي مربع المحسوبة هي أكبر من القيمة المجدولة أو تكون قيمة الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية نقبل الفرضية **H1** أي توجد علاقة بين المتغيرين أما إذا كانت قيمة كآي مربع أقل من القيمة المجدولة أو تكون قيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية نقبل الفرضية **H0** أي لا توجد علاقة بين المتغيرين

الجدول (2-5)

Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Step	4،409	6	،621
	Block	4،409	6	،621
	Model	4،409	6	،621

المصدر: مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه إن القيم SIGأنها ليست ذات دلالة إحصائية لأن قيمة 0< SIG،05

ومنه النموذج ليس له دلالة إحصائية.

دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المؤشرات المالية)و المتغير المستقل (النجاح)

06- العلاقة بين القرض البنكي ونجاح المؤسسة

H0: لا توجد علاقة بين القرض البنكي ونجاح المؤسسة

H1: توجد علاقة بين القرض البنكي ونجاح المؤسسة

الجدول (2-6)

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	53،174[a]	53	،467
Likelihood Ratio	64،624	53	،131
Linear-by-Linear Association	2،743	1	،098
N of Valid Cases	58		

a. 108 cells (100،0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ،29.

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المعامل كأي مربع المحسوبة 174،53 أما بنسبة لقيمة الاحتمال 467،0 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 05،0 ومنه نقبل الفرض H0أي لا توجد علاقة بين المتغيرات

07- العلاقة بين الاستثمار الكلي والنجاح

H0: لا توجد علاقة بين المجموع النهائي ونجاح المؤسسة

H1: توجد علاقة بين المجموع النهائي ونجاح المؤسسة

جدول اختبار كآي مربع للعلاقة بين الاستثمار و النجاح

الجدول (2-7)

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	55،587[a]	56	،490
Likelihood Ratio	67،397	56	،142
Linear-by-Linear Association	2،486	1	،115
N of Valid Cases	58		

a. 114 cells (100،0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ،29.

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المعامل كأي مربع المحسوبة 55،587أما بنسبة لقيمة الاحتمال 0،490 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0،05 ومنه نقبل الفرض H0 أي لا توجد علاقة بين المتغيرات

08- العلاقة بين الإنتاج المباع والنجاح

H0: لا توجد علاقة بين المنتج المباع ونجاح المؤسسة

H1: توجد علاقة بين المنتج المباع ونجاح المؤسسة

جدول اختبار كأي مربع للعلاقة بين الإنتاج المباع والنجاح

الجدول (2-8)

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	51،967[a]	52	،475
Likelihood Ratio	62،898	52	،143
Linear-by-Linear Association	1،702	1	،192
N of Valid Cases	58		

a. 106 cells (100،0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ،29.

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المعامل كآي مربع المحسوبة 967،51 أما بنسبة لقيمة الاحتمال 475،0 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 05،0 ومنه نقبل الفرض H0 أي لا توجد علاقة بين المتغيرات

09- العلاقة بين الفؤاد البنكية والنجاح

H0: لا توجد علاقة بين الممولين ونجاح المؤسسة

H1: توجد علاقة بين الممولين ونجاح المؤسسة

الجدول (2-9)

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	32،117[a]	31	،411
Likelihood Ratio	39،161	31	،149
Linear-by-Linear Association	1،189	1	،276
N of Valid Cases	58		

a. 63 cells (98،4%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ،29.

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المعامل كآي مربع المحسوبة 117،32 أما بنسبة لقيمة الاحتمال 411،0 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 05،0 ومنه نقبل الفرض H0أي لا توجد علاقة بين المتغيرات

10- العلاقة بين النتيجة الخام والنجاح

H0: لا توجد علاقة بين النتيجة الخام ونجاح المؤسسة

H1: توجد علاقة بين النتيجة الخام ونجاح المؤسسة

جدول (2-10)

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	58،000[a]	56	،401
Likelihood Ratio	70،169	56	،096
Linear-by-Linear Association	،915	1	،339
N of Valid Cases	58		

a. 114 cells (100،0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ،29.

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المعامل كأي مربع المحسوبة 00،58أما بنسبة لقيمة الاحتمال 401،0 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 05،0 ومنه نقبل الفرض H0أي لا توجد علاقة بين المتغيرات

11- العلاقة بين الضريبة على الأرباح والنجاح

H0: لا توجد علاقة بين الضريبة على الأرباح ونجاح المؤسسة

H1: توجد علاقة بين الضريبة على الأرباح ونجاح المؤسسة

الجدول (2-11)

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	2،454[a]	1	،117		
Continuity Correction[b]	،210	1	،647		
Likelihood Ratio	2،497	1	،114		
Fisher's Exact Test				،293	،293
Linear-by-Linear Association	2،412	1	،120		

N of Valid Cases	58				

a. 2 cells (50،0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ،29.

b. Computed only for a 2x2 table

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المعامل كأي مربع المحسوب 454،2أما بنسبة لقيمة الإحتمال117،0 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 05،0 ومنه نقبل الفرض H0 أي لا توجد علاقة بين المتغيرات

12- العلاقة بين النتيجة الصافية والنجاح

H0: لا توجد علاقة بين النتيجة الصافية ونجاح المؤسسة

H1: توجد علاقة بين النتيجة الصافية ونجاح المؤسسة

الجدول (2-12)

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	58،000[a]	56	،401
Likelihood Ratio	70،169	56	،096

Linear-by-Linear Association	،718	1	،397
N of Valid Cases	58		

a. 114 cells (100،0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ،29.

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المعامل كآي مربع المحسوب 58 أما بنسبة لقيمة الإحتمال0،401 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0،05 ومنه نقبل الفرض H0أي لا توجد علاقة بين المتغيرات

13- جدول العلاقات بين جميع المتغيرات المستقلة

الجدول (2-13) مصفوفة الارتباط

الجدول (2-12)

Correlation Matrix

	Constant	prêt_bancaire04	total_fin04	production_vendue04	frais_financieres04	RESULTAT_BRUT_LEXERCICE04	Impot_sur_benefices04

Step 1	Constant	1،000	،121	-،194	،048	-،376	-،166	،000
	prêt_bancaire04	،121	1،000	-،994	-،003	،061	-،132	،000
	total_fin04	-،194	-،994	1،000	-،029	-،062	،157	،000
	production_vendue04	،048	-،003	-،029	1،000	-،049	-،661	،000
	frais_financieres04	-،376	،061	-،062	-،049	1،000	-،196	،000
	RESULTAT_BRUT_LEXERCICE04	-،166	-،132	،157	-،661	-،196	1،000	،000

Impot_sur_benefices04	،000	،000	،000	،000	،000	،000	1،000

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هذه المتغيرات ليس لها أثر على نجاح المؤسسة المصغرة بل هناك مؤشرات أخرى غير مالية تأثر على نجاحها والتي تتعلق بالقدرات الشخصية للمقاول وكفأته العلمية ومدى فهمه لبيئة الأعمال ، ويجب أن يكون قادر على اتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسب.

خلاصة الفصل:

لقد خصصنا هذا الفصل لمحاولة نمذجة أثر المؤشرات المالية على نجاح المؤسسة المصغرة وتطرقنا في هذه الدراسة إلا مجموعة من المؤشرات والمتمثلة في: النتيجة الخام ، النتيجة الصافية، القرض البنكي، المنتج المباع، الإنتاج المباع، الفوائد البنكية، الاستثمار الكلي. ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلا مجموعة من النتائج في هذا الفصل وهو أنه المؤشرات المالية ليس لديها أي اثر على نجاح أو فشل المؤسسة بل أن نجاح المؤسسة المصغرة مرتبط بعوامل أخرى غير المؤشرات المالية والتي تتمثل في الماهرات الشخصية لمالك هذه المؤسسة.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع المؤشرات المالية و ما مدي تأثيرها علي نجاح المؤسسات المصغرة، حيث تمحورت إشكالية البحث حول وجود أو عدم وجود تأثير لهذه المؤشرات على نجاح المؤسسة المصغرة .

وللحكم على ما مدى تأثير المؤشرات المالية على نجاح المؤسسة المصغرة قمنا باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وهي (النتيجة الصافية ،النتيجة الخام ،القرض البنكي ،المجموع النهائي ،المنتج المباع...الخ) .

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلا مجموعة من النتائج علي المستوى النظري أو التطبيقي.

1) نتائج الدراسة :

حيث تم التوصل على النتائج التالية على مستوي النظري :

- تعتمد إدارة المؤسسة المصغرة على المؤشرات المالية لتحديد نقاط القوة والضعف من أجل اتخاذ القرارات للازمة وإعطاء الحلول المناسبة، ومن ثم نستنتج بأن المؤشرات المالية تستعمل في تقيم الوضعية المالية.
- إن نجاح المؤسسة المصغرة متعلق بالمهارات والقدرات الشخصية لمالك هذه للمؤسسة وخبرته في اتخاذ القرارات في زمان والمكان المناسب
- إن نجاح المؤسسة يتعلق بقدرة المؤسسة المصغرة علي تقديم شيء جديد في السوق أي منتجات ذات جودة و نوعية ممتازة وبسعر منافس.
- نجاح المؤسسة المصغرة متعلق بكفاءة العمال ومدى فهمهم للمهام المكلفين بإنجازها كما يجب على الإدارة تدريب العمال بشكل دوري.

على المستوى التطبيقي :

- إن نجاح المؤسسة المصغرة غير مرتبط بالمؤشرات المالية بل هو مرتبط بالعوامل الشخصية لصاحب المؤسسة.
- أن المؤشرات المالية ترتبط بجوانب أخرى داخل المؤسسة وليس لديها أي تأثير على نجاح أو فشل المؤسسة.

2) اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:**

التي اعتبرنا فيها أن المؤشرات المالية تؤدي إلا نجاح المؤسسة المصغرة،هذه الفرضية خاطئة حيث أنها لا ترتبط بنجاح المؤسسة.

- **لفرضية الثانية:**

والتي اعتبرنا فيها أن المهارات والقدرات الشخصية للعمال داخل المؤسسة لديها تأثير على نجاح الموئسة وهذا صحيح، حيث أنه لكي تنجح المؤسسة المصغرة يجب عليها تكوين وتدريب العمال بشكل دوري من زيادة مهاراتهم وقدراتهم الإنتاجية.

- **الفرضية الثالثة:**

والتي افترضنا فيها أن نجاح المؤسسة المصغرة مرتبط بالمؤشرات الغير المالية لمالك المؤسسة المصغرة وهذه الفرضية صحيحة، حيث أنه من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نجاح هذه المؤسسة هي القدرات و الماهرات الشخصية لمالكها.

الإشكالية الرئيسية:

بعدما تطرقنا في الجانب التطبيقي وكذالك قمنا بإخبار الفرضيات وإثباتها، نستنتج بأن المؤشرات المالية التي تناولنها في دراستنا وهي نتيجة الخام ، النتيجة الصافية ،القرض البنكي ،المنتج المباع ،المجموع نهائي، ليس لديهم أي علاقة بنجاح المؤسسة المصغرة أي انه هناك عوامل أخرى مؤثرة على نجاح المؤسسة كمؤشرات الغير مالية.

توصيات الدراسة:

اقترحت دراستنا علي التوصيات التالية:

- يجب على المؤسسة تكوين تدريب العمال بشكل دوري من أجل مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل.
- يجب على المؤسسة تحفيز العمال من أجل زرع فيهم قوة إضافية لمواصلة أعمالهم بكل عزيمة وإصرار وإتقان .
- يجب أن تتوفر الكفاءة اللازمة لمالك المؤسسة من أجل ضمان ونجاح مؤسسته

آفاق الدراسة:

حاولنا قدر الإمكان إن تكون أكثر شمولا حول ما مدى تأثير المؤشرات المالية على نجاح المؤسسة المصغرة، إذ تطرقنا في دراستنا على مجموعة من المؤشرات (النتيجة الخام ، القرض البنكي ، الضريبة على الأرباح ....الخ)، ونترك المجال مفتوحا لإجراء دراسات أخرى تتعلق بنجاح المؤسسة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

01- المنصور كاسر نصر ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار حامد ، عمان ، سنة 2000

02- أسماء برهوم، البورصة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة الوفاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2016،

03- سمير علام، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار العربية، القاهرة، سنة

04- سعاد برنو طي، إدارة الأعمال الصغيرة ، دار وائل ، جامعة كاليفورنيا ، الطبعة الأولى سنة 2005

05- طشطوش هايل عبد المولى ، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية ، دار حامد ،عمان، 2012

06- فتحي السيد أبو سيد، مؤسسة شباب الجامعة ، جامعة عمر المختار ، 2005

07- ليت عبد الله قهيوي ، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة و دورها في عملية التنمية ، دار حامد ، عمان ، 2012

08- ليت عبد الله قهيوي ، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة و دورها في عملية التنمية ، دار حامد ، عمان ، 2012

09- ماجدة العطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ،دار الميسرة ، عمان، 2009

10- مصطفى يوسف كافي ، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة العربي ، عمان ، 2012

11- محمد الصالح زويتة ،دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة ،جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ،

12- محمد محمود خطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة ، دار حامد، الطبعة الأولى، سنة 2010

13- مؤيد راضي خنقر، عسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري تطبيقي ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة ، عمان ،الأردن ،2006

14- نبيل جواد ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مجد المؤسسة الجامعية لدراسة والنشر والتوزيع ،بيروت ،الطبعة الأولى ،2007

15- وائل رفعت، إبراهيم جابر السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية ،(التخطيط المالي-إعداد الموازنة التقديرية-النسب المالية –المشتقات المالية)، دار التعليم الجامعي، جامعة القاهرة سنة 2017

ثانيا: الرسائل والمذكرات

01– بن جيمة عمر ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف من بشار ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،مدرسة الدكتوراه إدارة الأفراد وحوكمة الشركات ،جامعة أبو بكر حدة البطالة بمنطقة بلقايد ،تلمسان ، سنة (2010 – 2011)

02– بن ساعد وسيلة ،تقييم المؤسسة ودوره في تحقيق ميزة تنافسية ،جامعة بلعباس ، أطروحة لنيل شهادة الماجستير ،فرع مالية ومراقبة ،سنة 2015- 2016

03– خرادل محمد ، محاولة نمذجة عوامل نجاح المؤسسات المصغرة المستحدثة في إطار آليات الدعم تشغيل الشباب في الجزائر ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي ،قسم علوم العلوم الاقتصادية ،سنة 2020 – 2021

04– قارة ابتسام ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر ، مذكرة ماجستير ،تخصص تسويق دولي ، جامعة تلمسان سنة 2012-2013

05– مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إستراتجية المؤسسة للتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس سطيف سنة 2008-2011

06– مدخل خالد ، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر (2005 – 2006) رسالة لنيل شهادة الماجستير ،قسم علوم الاقتصادية ، فرغ تحليل مالي ، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2011 – 2012

07– نيار نعيمة ،الخلفية المهنية والإجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغرة ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، قسم علم الاجتماع ، تخصص تنظيم وعمل ، جامعة الجزائر ، سنة 2008 - 2007

ثالثا: الملتقيات والمجلات

01– المحاضرة رقم 8 ،جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة ،جامعة بسكرة

02– بركاهم عدة –محمد لخضر بوساحة –التمويل الأصغر الإسلامي كإستراتيجية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر –حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية –جامعة الجلالي بونعامة–مجلد 8 العدد (2)–2012

03– مشروع تقرير ،من أجل سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملف الجزائر لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة العامة الـ 20،جوان 2002

04– ناصر دادي عدون ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد ، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر ،2009

رابعا: القوانين والمراسيم

01– المادة 10 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17_02، الجريدة الرسمية، العدد02، 2017/01/11

02– المادة 7من القانون التوجيهي للمؤسسات المتوسطة ،الجريدة الرسمية،

قائمة الملاحق

الملحق 01

	nrs	secteur d'activite	la_reussite	sexe	categorie d'age	situation_familiale	niveau_instruction
1							
2							
3		industrie	0	Masculin	<25 ans	Célibataire	Moyen
4		industrie	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Universitaire sans diplôme
5		industrie	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Moyen
		industrie	0	Féminin	>35 ans	Célibataire	Universitaire sans diplôme
		industrie	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Moyen
		industrie	0	Masculin	<25 ans	Célibataire	Secondaire
		Agriculture	0	Masculin	>35 ans	Marié (e)	Primaire
		industrie	0	Féminin	<25 ans	Marié (e)	Secondaire
		services	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Universitaire diplômé
		industrie	0	Masculin	>35 ans	Marié (e)	Moyen
		Agriculture	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Secondaire
		industrie	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Primaire
		industrie	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Moyen
		industrie	0	Masculin	>35 ans	Marié (e)	Moyen
		industrie	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Universitaire sans diplôme
		industrie	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Secondaire
		services	0	Féminin	[25-35]	Célibataire	Secondaire
		industrie	0	Masculin	[25-35]	Divorcé ou séparé	Primaire
		industrie	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Moyen
		B.T.P.H	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Universitaire diplômé
		industrie	0	Masculin	>35 ans	Marié (e)	Secondaire
		industrie	0	Masculin	<25 ans	Célibataire	Universitaire diplômé
		Agriculture	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Primaire
		B.T.P.H	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Primaire
		industrie	0	Féminin	[25-35]	Marié (e)	Secondaire
		industrie	0	Féminin	>35 ans	Célibataire	Universitaire diplômé

industrie	0	Masculin	<25 ans	Célibataire	Moyen
industrie	0	Masculin	>35 ans	Marié (e)	Secondaire
industrie	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Moyen
industrie	0	Masculin	>35 ans	Marié (e)	Moyen
Agriculture	0	Masculin	>35 ans	Célibataire	Secondaire
industrie	0	Féminin	>35 ans	Marié (e)	Secondaire
industrie	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Universitaire sans diplôme
industrie	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Moyen
industrie	0	Masculin	>35 ans	Marié (e)	Moyen
industrie	0	Féminin	[25-35]	Célibataire	Secondaire
industrie	0	Féminin	<25 ans	Célibataire	Secondaire
industrie	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Secondaire
industrie	1	Masculin	[25-35]	Célibataire	Primaire
industrie	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Universitaire sans diplôme
industrie	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Universitaire sans diplôme
industrie	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Secondaire
industrie	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Moyen
industrie	0	Masculin	>35 ans	Marié (e)	Secondaire
industrie	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Universitaire diplômé
Agriculture	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Secondaire
industrie hydrocarbures، energie، mines et carriere	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Secondaire
industrie	0	Masculin	<25 ans	Célibataire	Secondaire
industrie	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Secondaire
industrie	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Moyen
industrie	0	Masculin	<25 ans	Célibataire	Moyen
industrie	0	Féminin	[25-35]	Marié (e)	Universitaire diplômé
industrie	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Secondaire
industrie	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Secondaire
industrie	0	Masculin	>35 ans	Marié (e)	Secondaire
industrie	0	Masculin	>35 ans	Marié (e)	Universitaire diplômé
industrie	0	Masculin	[25-35]	Célibataire	Moyen

industrie	1	Masculin	[25-35]	Marié (e)	Secondaire

الملحق 02

Prêt bancaire 04	Total fin04	Vente marchandises04	Production vendue04	Frais financieres04	RESULTAT BRUT L'EXERCICE04	Impot sur benefices04	Resultat net04
2000	4089	0	2116	8	-685	0	-685
1400	2129	0	600	23	-247	0	-247
2396	3787	0	463	23	-240	0	-240
700	1036	0	100	23	-220	0	-220
2000	3078	0	600	63	-214	0	-214
1029	1476	0	204	2	-212	0	-212
1866	2666	0	192	12	-137	0	-137
1426	2037	0	200	0	-108	0	-108
317	453	0	500	9	-97	0	-97
1366	1951	0	89	0	-75	0	-75
450	648	0	40	18	-71	0	-71
930	1420	0	140	0	-44	0	-44
1198	1711	0	50	0	-24	0	-24
2000	3726	0	33	0	-18	0	-18
3638	5198	0	12	0	-9	0	-9
542	780	0	30	1	4	0	4
653	934	0	154	0	5	0	5
842	1203	0	642	21	20	0	20
883	1322	0	280	6	21	0	21
1387	1981	0	590	45	35	0	35
5847	8362	0	650	39	38	0	38
1088	1554	0	800	24	45	0	45
653	934	0	1313	0	58	0	58
1158	1608	0	797	25	61	0	61
651	931	0	148	0	63	0	63
751	1072	0	700	0	70	0	70
684	977	0	900	22	76	0	76
1341	1917	0	600	35	79	0	79
621	887	0	298	21	83	0	83
138	219	0	700	5	92	0	92
416	607	0	260	12	110	0	110
400	577	0	579	13	116	0	116
2250	3661	0	1087	0	120	0	120
1070	1539	0	859	37	120	0	120
2579	3633	0	1850	55	129	0	129
3293	4703	0	600	0	131	0	131
2407	3707	0	1573	9	145	0	145
2551	3954	0	876	27	182	0	182
2050	3173	0	1500	2	188	0	188
1088	1553	0	1515	38	200	0	200

6697	9567	0	1340	0	209	0	209
569	813	0	638	18	231	0	231
551	787	0	405	0	245	0	245
981	1404	0	1110	50	255	0	255
2100	3838	0	785	96	258	0	258
1896	2708	0	2150	57	264	0	264
160	230	0	307	3	320	0	320
5073	7263	0	10919	2	336	0	336
1978	3227	0	800	0	342	0	342
762	1162	0	1580	0	349	0	349
1255	1840	0	1872	109	351	0	351
2552	4100	0	1000	0	356	0	356
2518	3874	0	1370	47	453	0	453
6607	9439	0	6114	229	660	198	462
805	1174	0	2000	34	551	0	551
1487	2125	0	5104	63	1077	0	1077
379	625	0	3819	13	1310	0	1310
1486	2122	0	15000	53	1342	0	1342